الاقتصاد

جريدة عالم

جريدة إلكترونية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد

اشترك مجاناً ليصلك العدد 76637269 961+ | الأربعاء 27 شوال 1447 هـ • 15 أبريل 2026 • السنة الأولى • العدد 121 • عدد الصفحات 16 | ليصلك كل ما هو جديد بعالم الاقتصاد

زلزال سيولة يضرب الشاشات.. 94 مليوناً في جلسة واحدة!

1.6 مليار دينار مكاسب بورصة الكويت منذ بداية ابريل

1 «الرئيسي 50» يخطف الأضواء.. زئير الأسهم المتوسطة

2 القادم أعظم.. هل تستمر رحلة البحث عن قمم جديدة؟

كتب مساعد صالح

شهدت بورصة الكويت منذ بداية أبريل الجاري حالة من «الغليان الإيجابي» التي أعادت رسم خارطة الثروات السوقية، حيث نجحت السوق في ضخ نحو 1.66 مليار دينار إضافية إلى قيمتها الرأسمالية في غضون أسبوعين فقط، لتقفز من 50.48 مليار دينار بنهاية مارس إلى 52.14 مليار دينار بنهاية تداولات 14 أبريل. هذا التحول الدراماتيكي لم يكن مجرد أرقام صماء، بل كان انعكاساً لعودة «السيولة الذكية» التي تدفقت بغزارة، محولةً قاعة التداول إلى ساحة من الزخم الشرائي الجماعي الذي لم يترك مؤشراً إلا وصبغه باللون الأخضر.

لم تكن جلسة 14 أبريل مجرد يوم عابر، بل كانت «يوم السيولة» بامتياز، حيث بلغت قيمة التداولات ذروة لافتة عند 93.87 مليون دينار. هذا الرقم المرعب يعكس تحولاً جذرياً في شهية المخاطرة، حيث تدفقت الأموال عبر 26.50 ألف صفقة، في إشارة واضحة إلى أن المؤسسات والمحافظ الكبرى بدأت في «إطلاق سراح» كاش الانتظار، ليدخل بقوة نحو مراكز شرائية جديدة، مغذياً حركة دوران الأسهم التي بلغت نحو 472 مليون سهم.

في مشهد يعكس «عدالة الصعود»، لم تكتفِ الأسهم القيادية بالريادة، بل فسحت المجال لزئير الأسهم المتوسطة والصغيرة. فقد قفز مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة مدوية بلغت 1.07 %، مما يؤكد أن الدماء عادت لتجري في عروق الشركات التي كانت تتوارى عن الأنظار. هذا الصعود الجماعي للمؤشرات الأربعة يثبت أن السوق يمر بمرحلة «إعادة تموضع» استراتيجية، حيث يبحث المستثمرون عن الفرص الكامنة والنمو السريع بعيداً عن المسارات التقليدية.

في مفاجأة من العيار الثقيل، نصب قطاع التكنولوجيا نفسه «ملكاً» على عرش الارتفاعات بنسبة نمو بلغت 5.79 %. هذا الأداء الخارق يشير إلى تغير في عقيدة الاستثمار المحلي، مع توجه الأنظار نحو اقتصاد المستقبل والتحول الرقمي. ومع ارتفاع 79 سهماً مقابل تراجع محدود، بدا واضحاً أن قوى الشراء هي المسيطر الوحيد على المشهد، وأن «الفزع البيعي» قد ولى ليحل محله «الاقتناص المدروس».

لعبت الأخبار الجوهرية والاتفاقيات المليارية، دور الوقود النفاث الذي أشعل التداولات.

إن ارتباط السيولة بالأسهم التشغيلية يعطي صك الأمان لهذا الصعود، مؤكداً أنه صعود مبني على أساسات صلبة وليس مجرد فقاعة مضاربية. السوق اليوم يتنفس «أخباراً إيجابية»، وكل إفصاح جديد بات يمثل شرارة لانطلاقة سعرية جديدة. طالع..... ص 4

أخبار عالمية

الحرب تكلف دافعي الضرائب الأميركيين تريليون دولار

قد تُكلّف الحرب مع إيران دافعي الضرائب الأميركيين مبالغَ تفوق بكثير ما تُشير إليه الأرقام الرسمية، وفقاً لتحليل أجرته أستاذة في جامعة هارفارد، حذّرت من تداعيات مالية طويلة الأمد.

وأظهرت بيانات وزارة الدفاع الأميركية أن الأيام الستة الأولى من العملية العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكيان الاحتلال، كلّفت نحو 11.3 مليار دولاراً. إلا أن التقديرات الفعلية قد تكون أعلى، في ظل استمرار العمليات وتعثر التوصل إلى تسوية دائمة رغم هدنة هشة.

«أمازون» توافق على الاستحواذ على «غلوبال ستار»

وافقت «أمـازون دوت كوم» على الاستحواذ على «غلوبال ستار» المشغلة للأقمار الصناعية في صفقة بقيمة 11.6 مليار دولار، من شأن ذلك تعزيز جهود الشركة التكنولوجية في هذا المجال، وتمكنها من منافسة «ستارلينك» التابعة للملياردير «إيلون ماسك».

وحسب البيان، تقدم شركة التجارة الإلكترونية لمساهمي «غلوبال ستار» خيارين: إما الحصول على 90 دولارًا للسهم وإمـا 0.32 سهم من أسهم «أمازون» بقيمة قصوى تصل إلى 90 دولارًا للسهم. ويمثل عرض الـ 90 دولارًا للسهم، علاوة بنسبة 23.5% على سعر إغلاق سهم «جلوبال ستار» الإثنين البالغ 72.89 دولار.

برنارد أرنو يفقد 50 مليار دولار من ثروته

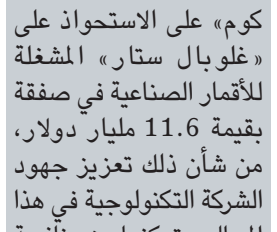

تكبد برنارد أرنو، مؤسس ورئـيـس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة LVMH، خسارة تقارب 50 مليار دولار من ثروته منذ مطلع العام الجاري، مع هبوط سهم عملاق السلع الفاخرة بنحو 26 %، في أسوأ بداية سنوية للشركة على الإطلاق، وفق قائمة «فوربس». وجاء هذا التراجع رغم تسجيل «LVMH» إيـرادات بقيمة 19.1 مليار يورو في الربع الأول، بانخفاض 6 % على أساس سنوي، في حين ظل النمو العضوي إيجابياً عند 1%. وأوضحت الشركة أن الفجوة بين التراجع الاسمي والنمو العضوي تعود بشكل شبه كامل إلى ضغوط أسعار الصرف، التي شكلت عبئاً بنحو 7 %.

الصندوق السيادي حقق نمواً لافتاً بقيمة 43 مليار دولار

صباح الجلاوي: «مصدات الكويت» المالية صمام أمان بوجه الأزمات

دور محوري لـ«المركزي» في تحصين الاقتصاد عبر قرارات استباقية

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الاقتصاد الكويتي يمتلك مرونة استثنائية وقدرة عالية على التعافي السريع بفضل امتلاكه «مصدات مالية» ضخمة، ومن أبرز شواهد هذه القوة أداء الصندوق السيادي الكويتي، الذي حقق نمواً لافتاً بقيمة 43 مليار دولار، ليصل إجمالي أصوله إلى 1.07 تريليون دولار. هذا الأداء المتميز عزز مكانة الكويت الدولية، حيث استقرت في المركز الخامس عالمياً والثاني عربياً وخليجياً من حيث حجم الأصول المدارة عبر الهيئة العامة للاستثمار.

أوضح الجلاوي في لقاء لـ«عالم الاقتصاد» أن القطاع المصرفي الكويتي يُعد من الأقوى إقليمياً، حيث يستحوذ وحده على نحو 73.88 % من إجمالي أصول الشركات المدرجة في البورصة، بقيمة تصل إلى 138.33 مليار دينار. كما أشار إلى نمو القيمة السوقية لأصول 130 شركة مدرجة لتصل إلى 187.24 مليار دينار بنهاية عام 2025، ما يعكس قدرة الشركات الكويتية على التوسع وزيادة الميزانيات رغم التحديات الجيوسياسية وضغوط الربحية. طالع..... ص 4

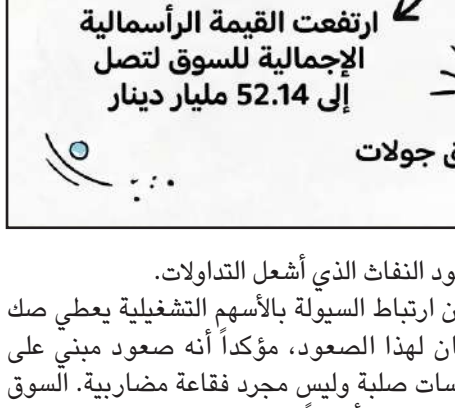

صباح الجلاوي

«وكالة الطاقة»: 1.5 مليون برميل يومياً تختفي من السوق

خفضت «وكالة الطاقة الدولية» بشكل حاد توقعاتها لنمو الإمدادات والطلب على النفط، وقالت إن حرب إيران ستؤدي إلى انخفاض كل من العرض والطلب العالميين على النفط مقارنة بالعام الماضي، في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي أكبر انقطاع في الإمدادات في التاريخ.

وذكرت الوكالة في تقريرها الشهري عن سوق النفط الصادر اليوم الثلاثاء، أن الحرب الإيرانية «قلبت بشكل كامل التوقعات العالمية لاستهلاك النفط»، إذ تتوقع الآن انخفاضاً في نمو الطلب بمقدار 80 ألف برميل يومياً هذا العام، بعد أن كانت تتوقع ارتفاعاً 640 ألف برميل يومياً في تقريرها الصادر الشهر الماضي. ووصفت الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً لها، الحرب في الشرق الأوسط في تقريرها الصادر في مارس بأنها أكبر انقطاع في إمدادات النفط على الإطلاق، لكنها لا تزال تتوقع نمواً سنوياً في كل من العرض والطلب.

وقالت: «سيتفاقم تراجع الطلب مع استمرار شح الإمدادات وارتفاع الأسعار»، مضيفة أن أكبر انخفاضات في استهلاك النفط جاءت من الشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادي حتى الآن خاصة بالنسبة للنافتا وغاز البترول المسال ووقود الطائرات.

تحرك غير تقليدي لإعادة ترتيب الأوضاع المالية لمجموعة مدرجة

«مضارب ذكي» يقود مرحلة جديدة لرفع القيمة السوقية لشركة مدرجة

1 خطة متكاملة لتحسين الأصول وإدارة الالتزامات القائمة

2 مسار جديد لدعم الأداء المالي وتعزيز موقع الشركة في السوق

كشفت مصادر سوقية عن توجه إحدى المجموعات المدرجة إلى تبنّي مقاربة غير تقليدية خلال المرحلة الحالية، بهدف دعم مركزها المالي وتعزيز موقعها في السوق، في ظل ضغوط تتعلق بالالتزامات المالية المتراكمة.

وبحسب المعلومات، يتمثل جوهر هذا التوجه في دخول «مضارب ذكي» والاستعانة بخبرته لرفع قيمة السهم بما ينعكس على تحسين القيمة السوقية للمجموعة، في خطوة تُعد أحد وسائل دعم المركز المالي وإعادة تنشيط الاهتمام بالسهم.

وأشارت المصادر إلى أن هذا التحرك يأتي ضمن مسار أوسع يشمل إعادة تقييم الأصول التابعة للمجموعة، إلى جانب بحث ترتيبات مع أحد المصارف لإعادة جدولة الالتزامات القائمة، بما يخفف من حدة الضغوط المالية ويمنحها مرونة أكبر في إدارة وضعها المالي.

وأضافت أن الاستعانة بـ«المضارب الـذكي» تهدف إلى تحسين مركز الشركة في السوق، بما يسهم في رفع جاذبيتها لدى المتعاملين خلال الفترة المقبلة.

وتتمحور المهمة الأساسية لهذا التحرك حول الارتقاء بمستويات القيمة الرأسمالية للسهم، حيث تراهن المجموعة على أن تحسن الأداء السعري سيعكس صورة أكثر إيجابية عن ملاءتها المالية أمام الجهات الدائنة والمستثمرين، مما يمهد الطريق لتنفيذ خطة شاملة لإعادة ترتيب الأوضاع المالية.

وتوضح المصادر أن هذا المسار من شأنه أن ينعكس إيجابًا على أداء الشركة، بالتوازي مع التوصل إلى ترتيبات مصرفية تتعلق بالالتزامات القائمة، ضمن توجه يهدف إلى تحسين الهيكل المالي للمجموعة.

وتأتي هذه التطورات في وقت تسعى فيه المجموعة إلى إعادة بناء توازنها المالي، بما يدعم خططها المستقبلية ويعزز موقعها في السوق.

أخبار الشركات

«فرص المملكة» ترفع مساهمتها الغير المباشرة في «تنظيف» إلى 9.80 %

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين.

تمثل التغير الأول في رفع شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات مساهمتها الغير المباشرة في شركة الوطنية للتنظيف من 8.31 % إلى 9.80 %.

واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «تنظيف» يبلغ 24.97 مليون دينار، موزع على 249.75 مليون سهم، وتمتلك شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات أكبر نسبة بالشركة البالغة 19.42 % ويليها شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات.

وإلى جانب ذلك، فقد خفضت مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي (شركة بدور الخير القابضة والثلث الخيري نورة يوسف حمد بودي) حصتها الغير المباشرة في شركة راسيات القابضة إلى 9.76 % بدلاً من الحصة السابقة البالغة 10.11 %.

يُذكر أن رأس مال «راسيات» يبلغ 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم، وتعد مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي أكبر مساهم بالشركة، ويليها مشاري أيمن بودي ومجموعته بـ9 %، ثم حمد قيس صالح الدويري بـ7.02 %، وعبدالوهاب أيمن عبدالله بودي بـ7 %.

عمومية «منتزهات» تصادق على توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة الكويتية للمنتزهات على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع (3.5 %) من القيمة الأسمية للسهم بنحو 3.5 فلس لكل سهم بعد طرح أسهم الخزينة المملوكة للشركة.

كما وافقت العمومية وفق بيان لبورصة الكويت، على توزيع أسهم منحة من أسهم الخزينة بنسبة 2.5 % (2.5 أسهم خزينة لكل 100 سهم).

وأوضحت أن ذلك على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 14 مايو 2026 ويتم بدء توزيع الأرباح على المستحقين لها بتاريخ 10 يونيو 2026 مع تفويض مجلس الادارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم والتصرف بكسور الأسهم.

وتمت المصادقة على استقطاع احتياطي إجباري بنسبة (10 %) من الأرباح الصافية كما في 31 ديسمبر 2025 قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 10.43 آلاف دينار كويتي.

وصادقت على تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية للعام 2025 والتفويض بالتعاملات التي سوف تتم خلال السنة المالية للعام2026، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير الحوكمة المتضمن تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية 2025.

وأقرت العمومية تقرير مراقب الحسابات الخارجي علي بدر الوزان من مكتب ديلويت وتوش الوزان وشركاه لتدقيق الحسابات عن السنة المالية 2025، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية السادة دار الرقابة للاستشارات الشرعية، والبيانات المالية المجمعة وحساب الأرباح والخسائر، وتقرير المخالفات حيث لم يتم رصد أي ملاحظات أو مخالفات أو تحفظات من قبل الجهات الرقابية على الشركة خلال العام 2025.

كما صادقت على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وإخلاء طرفهم وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المالية 2025.

وسجلت «منتزهات» ربحاً بنحو 1.12 مليون دينار خلال عام 2025 بتراجع 52.34 % عن العام الذي يسبقه البالغ 2.35 مليون دينار.

تابعة لـ «الوطنية العقارية» توقع اتفاقية لبيع حصتها في المتوسط للاستثمار القابضة

أعلنت الشركة الوطنية العقارية عن توقيع إحدى شركاتها التابعة اتفاقية لبيع كامل حصتها البالغة 50 % في شركة المتوسط للاستثمار القابضة (MIH) في مالطا لصالح شركائها، بقيمة إجمالية تبلغ 74 مليون يورو (ما يعادل نحو 26.4 مليون دينار كويتي)، على أن يتم استكمال الصفقة في موعد أقصاه 30 يونيو 2026.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة ربحاً قدره 6.16 مليون دينار كويتي ضمن نتائجها المالية لعام 2026، ناتجاً بشكل رئيسي عن إعادة تصنيف احتياطيات سبق الاعتراف بها إلى بيان الدخل عند إتمام عملية التخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأثر ذو طبيعة محاسبية بحتة، ولا ينعكس على إجمالي حقوق المساهمين أو المركز المالي العام للشركة.

ويأتي هذا التخارج تتويجاً لاستثمار ناجح، حيث حققت الشركة عائداً تجاوز ثلاثة أضعاف رأس المال المُسْتَثْمَر البالغ 24 مليون يورو منذ دخولها في هذا الاستثمار عام 2006، ما يعكس كفاءة نهجها الاستثماري القائم على الانضباط وقدرتها على تحقيق القيمة، وباحتساب التوزيعات النقدية المستلمة من شركة المتوسط للاستثمار القابضة، فإن إجمالي العوائد النقدية المحققة من هذا الاستثمار قد بلغ نحو 94 مليون يورو، أي ما يقارب أربعة أضعاف رأس المال المُسْتَثْمَر.

وسيتم توجيه عائد الصفقة نحو خفض المديونيات وتحسين هيكل رأس المال، بما يسهم في تقليص تكاليف التمويل وتعزيز متانة المركز المالي للشركة، كما من المتوقع أن تعزز الصفقة من مرونة الشركة في إعادة توجيه رأس المال نحو فرص استثمارية استراتيجية ذات عوائد أعلى تتماشى مع توجهاتها المستقبلية.

وفي تعليقه على الصفقة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية العقارية، فيصل جميل سلطان العيسى: «تعكس هذه الصفقة قدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا بكفاءة، من خلال تعظيم القيمة عند التخارج وإعادة توظيف رأس المال بشكل منضبط. ومع تحقيق عائد قوي وتحسين مركزنا المالي، نواصل التركيز على فرص استثمارية نوعية تدعم نمو أعمالنا وتعزز القيمة طويلة الأجل لمساهمينا».

«يونيكاب» تتحول للخسائر في الربع الأول

خلال الربع الأول المنتهي بـ30 نوفمبر الثاني 2025.

ووفق بيان لبورصة الكويت، فقد بلغت خسائر الشركة 680.34 ألف دينار للربع الأول المنتهي بختام نوفمبر الماضي، مقابل 115.31 ألف دينار ربح الفترة ذاتها من عام 2024.

وعزت «يونيكاب» النتائج المسجلة إلى زيادة في التكاليف التشغيلية، وخسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وكانت «يونيكاب» قد تحولت إلى الربحية خلال العام المنتهي بـ31 أغسطس 2025 بقيمة 1.20 مليون دينار، مقارنةً بخسائر العام السابق له البالغة 3.13 مليون دينار.

«سفن» توقع عقد تجديد تسهيلات ائتمانية بـ50 مليون دينار

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عقد تجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 50 مليون دينار.

وذكرت «سفن» في بيانها لبورصة الكويت، أن الغرض من التمويل يتمثل في تمويل أنشطة الشركة.

وأشارت إلى أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي في الوقت الحالي، على أن تنعكس المبالغ التي سيتم استخدامها خلال الفترات اللاحقة تدريجياً على البيانات المالية من قيمة التسهيلات المصرفية.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حققت «سفن» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 9.82 مليون دينار، بنمو 8.22 % عن مستوى أرباح العام الذي يسبقه البالغ 9.07 مليون دينار.

عمومية «السالمية جروب» اقرت توزيع 4 % أرباح نقدية

صرّح رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي عدوان العدواني عن انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة السالمية جروب لتنمية المشاريع امس الثلاثاء، شركة تابعة -مملوكة بنسبة 81.9 % من قبل الشركة التجارية العقارية، بنصاب حضور 100 % من المساهمين.

وقد حققت شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع صافي أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2025 بلغت 2,982,442 مليون دينار ، وبلغ العائد على حقوق المساهمين 8.3 %، والعائد على الأصول 6.34 %، والعائد على رأسمال الشركة 9.94 %. فيما حققت الشركة استقرارا في الإيرادات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارات.

وصادقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 4 % من القيمة الاسمية للسهم الواحد عن النصف الثاني من عام 2025 كما نود التنويه ان شركة السالمية جروب قامت بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الأول للعام 2025 بواقع 3.5 % من القيمة الاسمية للسهم وعليه يكون إجمالي قيمة التوزيعات 7.5% لعام 2025. كما صادقت الجمعية غير العادية على تعديل أغـراض الشركة من خلال تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي.

وأضاف العدواني أن شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع مستمرة بمنهجيتها واستراتيجيتها القائمة على أساس المحافظة على تنوع المحفظة العقارية والاستثمارية من حيث حجم وطبيعة الاستثمارات والتوزيع الجغرافي ضمن خطة عمل تهدف إلى الموازنة بين المخاطر والعوائد من خلال الدخول باستثمارات واعدة ومدرة للدخل بما يحقق الفائدة لمساهمينا.

وخلال العام 2025، وقّعت شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع اتفاقية استثمار لتصميم وتطوير وتمويل وتشغيل وإدارة وصيانة مشروع تجاري متكامل في منطقة القيروان مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بدولة الكويت، وذلك لمدة استثمارية تمتد إلى 22 عاماً.

ويشمل المشروع إنشاء مجمع تجاري ونادٍ صحي ومواقف عامة للسيارات على أرضٍ تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 12,575متراً مربعاً، بما يساهم في تعزيز الخدمات المجتمعية وتلبية احتياجات سكان المنطقة.

وتود الشركة أن توضح أنها حالياً في مرحلة استلام الموقع من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، تمهيداً للبدء في أعمال التنفيذ والإنشاء وفق الجدول الزمني المعتمد للمشروع.

واختتم العدواني تصريحه بالدعاء إلى الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، وأن يرزقها دوام الأمن والاستقرار، في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ/ صباح الخالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الـوزراء الشيخ / أحمد العبدالله الأحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع لـ106.67 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات الاثنين بنحو 5.64 دولار؛ بضغط مخاوف استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة خاصة مع بدء الولايات المتحدة الأمريكية حصار مضيق هرمز.

سجل سعر برميل النفط الكويتي بتعاملات أمس 106.67 دولار، مقابل 101.03 دولار للبرميل في تعاملات الجمعة الماضية؛ وذلك بحسب السعر المعلن من وزارة النفط.

ووفق التقرير الشهري الصادر عن منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، فقد هبط إنتاج دولة الكويت من النفط الخام خلال شهر مارس 2026 بنحو 1.37 مليون برميل يومياً، إلى 1.21 مليون برميل كل يوم، مقارنةً بـ2.58 مليون برميل خلال شهر فبراير 2026.

«تسونامي» صفقات بسيولة 94 مليون دينار

بورصة الكويت تسترد بريقها

1 تراجع 4 قطاعات أبرزها المواد الأساسية بانخفاض بلغ 0.93 %

2 ارتفاع أسعار 79 سهماً يؤكد اتساع موجة الصعود بالسوق

كتب مساعد صالح

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع جماعي لكافة مؤشراتها الرئيسية، في جلسة عكست حالة من التفاؤل النسبي لدى المتعاملين، مدعومة بتدفقات نقدية نشطة وتباين إيجابي في أداء القطاعات. ونجحت السوق في تسجيل مكاسب متفاوتة، تصدرها مؤشر السوق الرئيسي 50، في دلالة على عودة الزخم إلى الأسهم المتوسطة، بالتوازي مع استمرار الدعم النسبي للأسهم القيادية.

وجاء هذا الأداء في ظل تداولات بلغت قيمتها 93.87 مليون دينار، توزعت على نحو 471.98 مليون سهم عبر 26.50 ألف صفقة، وهو مستوى سيولة يعكس تحسناً ملحوظاً مقارنة بجلسات سابقة، ويؤكد أن السوق يشهد مرحلة إعادة تموضع للأموال بين القطاعات والأسهم.

وسجلت المؤشرات الأربعة الرئيسية ارتفاعاً جماعياً، حيث صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 0.08 %، فيما ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.13 %. كما حقق مؤشر «الرئيسي 50» نمواً لافتاً بلغ 1.07 %، في حين ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 0.42 %. ويعكس هذا الأداء اتساع نطاق الصعود ليشمل شرائح مختلفة من الأسهم، وليس فقط القيادية.

عودة النشاط

وعلى مستوى السيولة، بلغت قيمة التداولات 93.87 مليون دينار، وهو ما يعكس عودة نسبية للنشاط، خاصة مع تزايد عدد الصفقات المنفذة، ما يشير إلى دخول سيولة انتقائية تستهدف أسهماً بعينها، لا سيما تلك المرتبطة بأخبار تشغيلية أو تحركات مضاربية.

أما من حيث الكميات، فقد بلغت الأسهم المتداولة نحو 471.98 مليون سهم، ما يعكس نشاطاً واسع النطاق، خصوصاً في الأسهم منخفضة ومتوسطة القيمة، وهو ما يعزز من فرص المضاربة ويزيد من جاذبية السوق لفئات مختلفة من المستثمرين.

وشهدت الجلسة تنفيذ 26.50 ألف صفقة، وهو ما يعكس تحسناً في عمق السوق وزيادة في وتيرة التداول، مع تنوع واضح في العمليات بين مستثمرين أفراد ومؤسسات، الأمر الذي يساهم في تحقيق توازن نسبي في حركة السوق.

قطاع التكنولوجيا

قطاعياً، ارتفعت 9 قطاعات، تصدرها قطاع التكنولوجيا بنسبة 5.79 %، في أداء لافت يعكس تحولاً في توجهات المستثمرين نحو القطاعات ذات النمو المرتفع. في المقابل، تراجعت 4 قطاعات، جاء أبرزها قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.93 %، نتيجة عمليات جني أرباح أو ضعف في المحفزات.

وعلى صعيد الأسهم، ارتفع سعر 79 سهماً، ما يعكس اتساع قاعدة الصعود، بينما تراجعت 37 سهماً، واستقر 16 سهماً دون تغيير، وهو ما يعكس حالة من التباين الطبيعي في الأداء داخل السوق.

ويعكس النشاط الملحوظ على الأسهم المتوسطة والصغيرة تحوّلاً نسبياً في توجهات المستثمرين، حيث لم تعد السيولة تتركز فقط في الأسهم القيادية، بل بدأت تتوزع بشكل أوسع بحثاً عن فرص نمو أعلى، خاصة في ظل تحركات مضاربية سريعة.

كما أن صعود قطاع التكنولوجيا بهذا الزخم يشير إلى اهتمام متزايد بالقطاعات المرتبطة بالتحول الرقمي، وهو ما قد يعكس رهانات مستقبلية على نمو أرباح هذه الشركات، رغم محدودية عددها مقارنة بقطاعات تقليدية أخرى.

وفي المقابل، فإن تراجع بعض القطاعات مثل المواد الأساسية لا يعد مؤشراً سلبياً بقدر ما يعكس عمليات تصحيح طبيعية، خصوصاً بعد مكاسب سابقة، وهو سلوك صحي يعزز من استدامة الاتجاه الصاعد للسوق.

وتلعب الأخبار الجوهرية، مثل الصفقات والاتفاقيات، دوراً محورياً في تحفيز التداولات، كما ظهر في نشاط سهم "وطنية العقارية"، ما يعزز أهمية متابعة الإفصاحات وتأثيرها المباشر على حركة الأسهم والسيولة.

ومن المتوقع أن تستمر حالة التذبذب الإيجابي خلال الجلسات المقبلة، مع بقاء السيولة العامل الحاسم في تحديد اتجاه السوق، خاصة إذا ما استمرت في التدفق نحو الأسهم التشغيلية والقطاعات ذات النمو، ما قد يدعم تحقيق مكاسب إضافية على المدى القصير.

«بيت الطاقة» يتصدر الرابحين

وتصدر سهم «بيت الطاقة» قائمة الرابحين بنسبة 7.66 %، فيما جاء سهم «نور» في مقدمة الخاسرين بانخفاض 5.56 %. أما من حيث النشاط، فقد تصدر سهم «وطنية العقارية» الكميات بنحو 89.79 مليون سهم، مدفوعاً باتفاقية بيع تابعة لها، بينما تصدر سهم «بيتك» السيولة بقيمة 11.44 مليون دينار.

3 تداول نحو 472 مليون سهم يعكس نشاطاً واسعاً للأسهم

4 صعود 9 قطاعات بقيادة التكنولوجيا بنسبة نمو قوية بلغت 5.79 %

5 تنفيذ أكثر من 26 ألف صفقة يعزز عمق السوق وتنوع التداولات

عودة السيولة

عكست الجلسة تحسناً في ديناميكيات السوق، مدعوماً بعودة السيولة واتساع نطاق المشاركة، ما يعزز فرص استمرار الأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة، خاصة مع بقاء المحفزات قائمة في عدد من القطاعات الحيوية.

أشاد عبر «عالم الاقتصاد» بقرارات بنك الكويت المركزي الاستباقية :

صباح الجلاوي : «الاقتصاد الكويتي» قادر على مواجهة التحديات بقوة وثبات

1 الصندوق السيادي حقق ارتفاعاً قدره 43 مليار دولار بالغاً 1.07 تريليون دولار

2 البيانات المالية قوة ميزانية الكويت وقدرتها على تلبية احتياجات السلع والخدمات

كتب خالد فهاد

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الكويت لديها من الموارد والإمكانيات ما يمكنها من مواجهة التحديات والأزمات والخروج منها بشكل قوي ومستقر.

وأوضح الجلاوي في لقاء موسع أجرته «عالم الاقتصاد» أن الكويت تمكنت من عبور الأزمة بآليات وتنسيق كبير بين كافة الجهات وتوفير كافة الاحتياجات لمواطنيها وتعزيز منظومة السلع الغذائية والصناعية ، على الرغم من تطورات الأحداث.

وشدد أن قوة المصدات المالية التي تمتلكها الكويت يجعلها الأسرع على التعافي في ضوء امتلاك المرونة المالية والاقتصادية الكافية التي تجعلها تخرج من تلك الأزمة بشكل كبير.

وأوضح أن من بين مكامن القوة التي يتمتع بها الاقتصاد ، الصندوق السيادي الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار والذي حقق ارتفاعاً قدره 43 مليار دولار بالغاً 1.07 تريليون دولار ، محافظاً بذلك على مستواه في المركز الـ5 عالمياً، والثاني عربياً وخليجياً من حيث حجم الأصول.

وحول دور جمعيات النفع العام ومن بينها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مواجهة تداعيات وتحديات الأزمة منذ بدايتها ، بين الجلاوي أن الجمعية كانت في طليعة جمعيات النفع العام التي أكدت منذ اللحظة دعمها ووقوفها مع كافة القرارات الصادرة عن القيادة السياسية والتي تدعم وتحفظ أمن الكويت ، كما أبدت الجمعية استعدادها لتقديم خدماتها للوطن والمواطنين.

وأشار إلى أن من بين مكامن القوة ، امتلاك الكويت لأحد أقوى أسواق المال في دول المنطقة ، حيث بلغت القيمة السوقية لأصول 130 شركة مدرجة ببورصة الكويت متوافقة في سنتها المالية تنتهي في 31 ديسمبر 2025 نحو 187.24 مليار دينار، مقارنة بـ171.66 مليار دينار في ختام عام العام الذي يسبقه، في إشارة إلى استمرار التوسع في الميزانيات رغم الضغوط الربحية ، حيث حققت تلك الشركات ارتفاعاً سنوياً قدره 5 مليارات دينار.

كما أن الكويت تمتلك قطاعاً مصرفياً قوياً قادر على امتصاص الأزمات ووضع الحلول القادرة على مواجهة أية ضغوط يمكن أن يشهدها الاقتصاد ، لافتاً أن قطاع البنوك يهيمن على 73.88% من إجمالي أصول 130 شركة مدرجة ببورصة الكويت بقيمة 138.33 مليار دينار.

وفي مواجهة التحديات،أصدر بنك الكويت المركزي قرارات استباقية لمواجهة تداعيات الأزمة الحالية وحصار أية ضغوط تواجهها الشركات وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز السيولة

وبين أن حزمة الإجراءات التحفيزية للبنوك المحلية شملت التعليمات الرقابية وأدوات السياسة التحوطية الكلية فيما يتعلق بمتطلبات السيولة الرقابية ومعدل الكفاية الرأسمالية، بما يضمن زيادة مرونة القطاع المصرفي المحلي لدعم أوجه النشاط الاقتصادي ودعم استقرار العمل المصرفي.

وأوضح أن من بين الإجراءات الاحترازية التي أطلقها بنك الكويت المركزي تأجيل أقساط القروض على المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات وهو الأمر الذي يعزز من أداء تلك الشركات في مواجهة التحديات.

وبين الجلاوي أن من بين الإجراءات الهامة التي اتخذتها الحكومة ، ما أصدره وزير التجارة والصناعة الكويتي أسامة بودي بتولي الحكومة الكويتية دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة.

حيث يهدف القرار لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى الكويت في الحالات الاستثنائية ودعم التكاليف الإضافية إلى ضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية وتدفقها إلى الكويت دون انقطاع.

وبين أن الحكومة حرصت على تثبيت مستويات الأسعار وتوافرها ومراقبة الأسواق منذ بدايات الأزمة رغم ما تعانيه سلاسل الإمدادات صعوبات بالغة نتيجة للأوضاع الراهنة.

واستدرك الجلاوي أن قوة ومتانة الأوضاع المالية ، حيث أكدت وزارة المالية أن الأوضاع المالية في البلاد «فوق المطمئنة»، لافتة أن البنك المركزي يضمن كافة أنواع الودائع والحسابات، وأن السيولة متوافرة والرواتب ستصرف في مواعيدها دون تأخير، مع تخصيص مبالغ ضخمة لشراء الطاقة والمياه بقيمة 372 مليون دينار، و569 مليون دينار للأدوية والمستلزمات الطبية، لضمان استمرارية جودة الخدمات العامة وتطوير مرافق الدولة الاستراتيجية.

صباح الجلاوي

3 القطاع المصرفي الكويتي من أقوى القطاعات القادرة على تحقيق أعلى معايير المرونة المالية بين دول المنطقة

4 دعم الدولة للتكاليف الإضافية للسلع المستوردة من المواد الغذائية عزز من ثبات الأسعار ودعم السلع في الأسواق

رؤية 2035.. خارطة الطريق نحو التحول لمركز مالي وتجاري

الاقتصاد الكويتي.. بين إرث الوفرة وطموح التنوع المستدام

1 الهيئة العامة للاستثمار ذراع الكويت السيادية التي لا تنام

2 القطاع المصرفي قلعة الأمان وحائط الصد ضد الأزمات العالمية

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أكثر الاقتصادات حيوية واستقراراً في المنطقة، حيث يستند إلى قاعدة صلبة من الموارد الطبيعية والمصدات المالية التي تم بناؤها عبر عقود. ومع دخولنا عام 2026، يواجه هذا الاقتصاد مرحلة انتقالية جوهرية تهدف إلى فك الارتباط التاريخي بتموجات أسعار النفط، والتحول نحو اقتصاد معرفي وإنتاجي تقوده الكفاءات الوطنية والقطاع الخاص.أعمدة القوة والتحول الوطني.

الملاءة المالية

تتربع الكويت على قمة الهرم المالي العالمي بفضل «صندوق الأجيال القادمة»، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار. هذا الصندوق لا يمثل مجرد مدخرات، بل هو «محفظة ذكية» تتوزع في أكثر من 125 اقتصاداً حول العالم.

القوة الحقيقية هنا تكمن في قدرة هذه الاستثمارات على توليد عوائد تفوق في بعض السنوات الإيرادات النفطية نفسها، مما يوفر حماية استراتيجية للأجيال القادمة ويمنح الدولة قدرة تفاوضية عالية في الأسواق الدولية.

«كويت جديدة 2035»

تعتبر رؤية 2035 هي الروح الجديدة للاقتصاد الكويتي. التحليل الحالي يشير إلى توجه جاد نحو «رقمنة» الخدمات الحكومية وتطوير المنطقة الشمالية (مدينة الحرير)، بهدف استعادة دور الكويت التاريخي كحلقة وصل تجارية بين شرق آسيا وأوروبا. هذا التحول لا يهدف فقط لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل لتوفير فرص عمل حقيقية في القطاع الخاص، بعيداً عن التكدس الوظيفي في القطاع الحكومي.

يتميز النظام المصرفي الكويتي بكونه الأكثر تحفظاً وقوة في الشرق الأوسط، فالسياسات النقدية لبنك الكويت المركزي نجحت في الحفاظ على استقرار «الدينار الكويتي» كأغلى عملة في العالم، مما يحمي القوة الشرائية للمواطنين والمقيمين.

البنوك الكويتية اليوم ليست مجرد مؤسسات للإقراض، بل هي شريك استراتيجي في تمويل مشاريع البنية التحتية العملاقة، وتمتلك معدلات كفاية رأس مال تجعلها في مأمن من الهزات المالية العالمية.

تحدي التنوع الاقتصادي

رغم القوة المالية، يظل التحدي الأكبر هو تنويع مصادر الدخل. هناك تحرك ملموس نحو تطوير قطاع البتروكيماويات لإضافة قيمة مضافة للنفط الخام بدلاً من تصديره فقط.

كما أن التوجه نحو «الطاقة المتجددة» (مثل مشروع الشقايا) يهدف إلى توفير تكاليف حرق الوقود السائل في إنتاج الكهرباء، مما يوفر مليارات الدنانير سنوياً للميزانية العامة.

بيئة الأعمال

شهدت الكويت تحديثاً في القوانين الاقتصادية، مثل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بالتملك بنسبة 100 %.

هذا التوجه بدأ يؤتي ثماره بجذب شركات تكنولوجية وصناعية كبرى، مما يساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير الخبرات المحلية.

التحليل الإيجابي يشير إلى أن الكويت تمتلك «بيئة قانونية» مستقرة وقضاءً نزيهاً، وهي عناصر جذب أساسية لرؤوس الأموال العابرة للحدود.

الاستدامة المالية

تبذل الدولة جهوداً حثيثة لضبط الإنفاق العام وترشيده دون المساس بالمستوى المعيشي. التركيز اليوم ينصب على تحويل الدعم ليكون موجهاً لمستحقيه فعلياً، وتعزيز الإيرادات غير النفطية عبر الرسوم والضرائب الانتقائية المحدودة، مما يساهم في تقليل العجز الهيكلي في الموازنة العامة ويخلق اقتصاداً أكثر توازناً.الخلاصة:إن الاقتصاد الكويتي ليس مجرد «بئر نفط»، بل هو منظومة متكاملة من الفرص الكامنة.

بفضل الإدارة الحصيفة للثروات، والإرادة السياسية نحو التغيير، والقطاع الخاص الطموح، تسير الكويت بخطى واثقة نحو مستقبل يضمن الاستدامة والرفاه، مع الحفاظ على دورها كلاعب اقتصادي رئيسي وموثوق في الساحة الدولية.

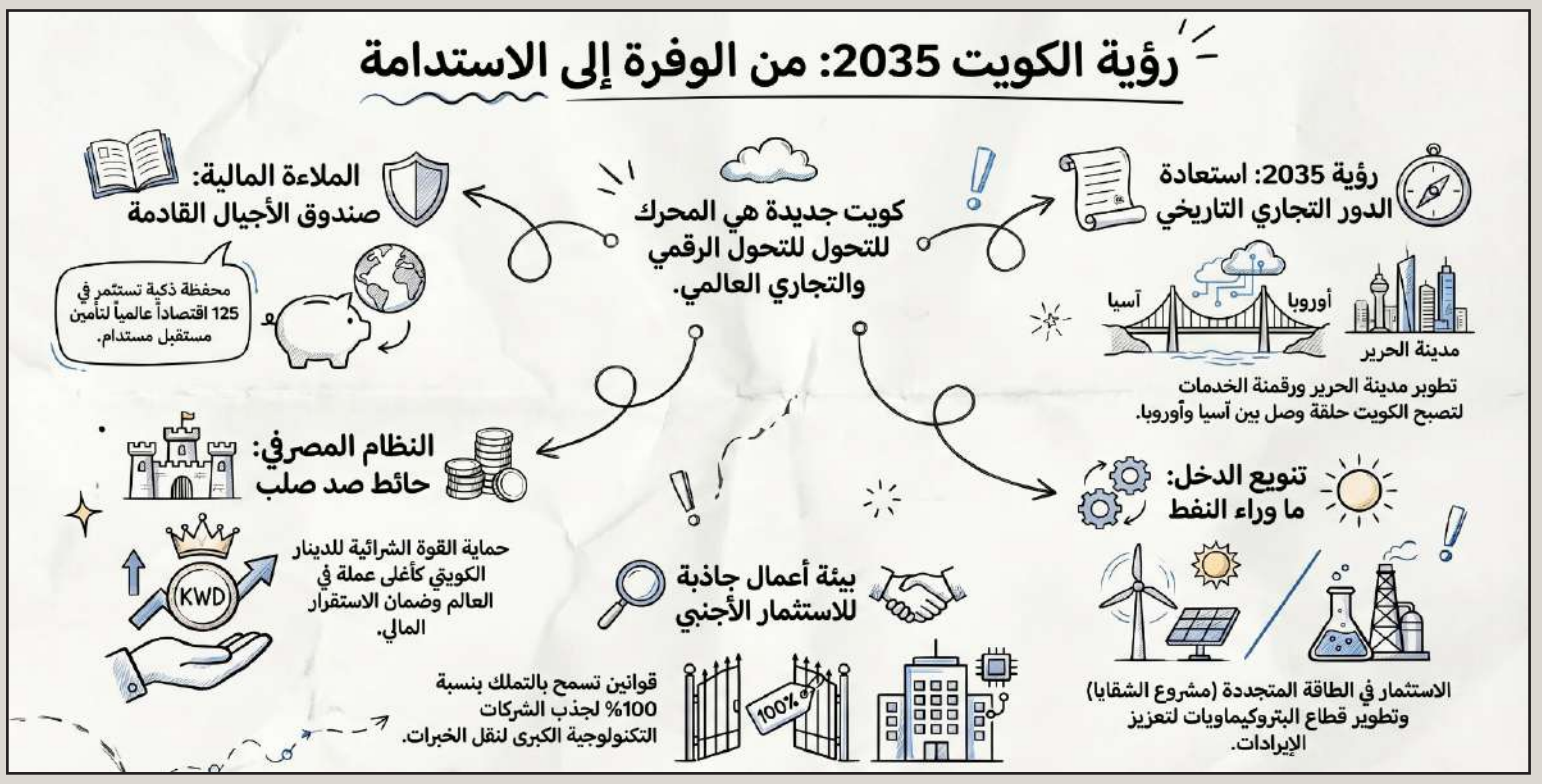

خلال مشاركته في مبادرة ساعة

«الصندوق الوطني» يؤكد التزامه بدعم رواد الأعمال

دلال حسين: منظومة دعم مستمرة وخدمات الصندوق الإلكترونية متاحة

في إطار حرصه على تعزيز التواصل مع المجتمع وإبراز دوره في دعم بيئة ريادة الأعمال في دولة الكويت، شارك الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مبادرة «ساعة»، التي تمثل منصة وطنية تسلط الضوء على المبادرات النوعية، وتبرز قصص النجاح الكويتية، وتؤكد أهمية تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز حضورهم في المشهد الاقتصادي والمجتمعي.

وتكتسب هذه المشاركة أهمية إضافية بوصف الصندوق الوطني أول جهة حكومية تشارك في مبادرة «ساعة»، في خطوة تعكس التزامه بالانفتاح على المبادرات المجتمعية الهادفة، وحرصه على الحضور المؤسسي الفاعل في المنصات التي تلامس تطلعات رواد الأعمال، وتمنح المشروعات الوطنية مساحة أوسع للتعريف بتجاربها ومنجزاتها.

وأكدت مراقب العلاقات العامة في الصندوق الوطني، دلال حسين، أن مشاركة الصندوق في هذه المبادرة تأتي انطلاقًا من مسؤوليته الوطنية والتزامه المستمر بمساندة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، وما تفرضه من تحديات مباشرة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره أحد القطاعات الحيوية الداعمة للاقتصاد الوطني.

وقالت حسين إن الصندوق الوطني يواصل أداء دوره كشريك مؤسسي داعم للمبادر الكويتي، من خلال متابعة احتياجات أصحاب المشاريع، ورصد التحديات التي تواجههم، والعمل على تطوير حلول وخدمات عملية تسهم في تعزيز قدرتهم على الاستمرار والتكيّف مع المتغيرات، مؤكدة أن دعم هذه الفئة لا يرتبط بظرف طارئ، بل يمثل نهجاً ثابتاً والتزاماً وطنياً راسخاً يعكس توجه الدولة نحو دعم ريادة الأعمال وتنويع مصادر الدخل.

وأضافت أن الصندوق يحرص خلال هذه المرحلة على توفير بيئة أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات المبادرين، مع الاستمرار في إتاحة خدماته الإلكترونية بما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمات والدعم دون انقطاع، ويسهم في تمكين أصحاب المشروعات من مواصلة أعمالهم والاستفادة من المكنات المتاحة بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الحالية.

دلال حسين

وأوضحت حسين أن من أبرز الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني التسجيل في السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو سجل رسمي معتمد يتيح لأصحاب المشاريع الاستفادة من حزمة من المزايا النوعية، من بينها الأفضلية السعرية عند التقديم على مناقصات الجهات الحكومية، وأولوية الشراء من الجهات العامة وفق الأنظمة المعتمدة، إلى جانب تسهيل الدخول إلى تصنيفات جهاز المناقصات، وإتاحة عرض المنتجات والخدمات عبر المنصات المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز تنافسية المشاريع الوطنية ويفتح أمامها آفاقًا أوسع للنمو والاستدامة.

كما سلطت المبادرة الضوء على نماذج مشرّفة من المشروعات الممولة من الصندوق الوطني، عكست مستوى عاليًا من الجاهزية والاحترافية والقدرة على التكيّف مع متطلبات المرحلة. ومن بين هذه النماذج مشروع «بيت ناصر» المتخصص في خدمات التدخل المبكر ورعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، والذي قدّم مبادرة مجتمعية متكاملة لدعم الصحة النفسية للأطفال وأسرهم، إلى جانب مشروع «Baby Tummy» المتخصص في إعداد وجبات الأطفال الصحية والطازجة، والذي قدّم نموذجاً لافتاً في الابتكار والاستجابة لاحتياجات السوق عبر تطوير منتج عملي يلبي احتياجات الأسرة الكويتية.

وبيّنت حسين أن حضور هذه المشروعات ضمن المبادرة يجسد ثمرة الدعم الذي يقدمه الصندوق الوطني للمشاريع الواعدة، ليس فقط من خلال التمكين والإسناد المؤسسي، بل أيضًا عبر تعزيز فرص ظهورها، وإبراز قصص نجاحها، ومساندتها في ترسيخ مكانتها في السوق، بما يساعدها على النمو والاستدامة ورفع قدرتها التنافسية.

وبيّنت أن الصندوق الوطني ينظر إلى المرحلة الراهنة باعتبارها مرحلة تتطلب وعياً أكبر بالمتغيرات، وقراءة دقيقة لاحتياجات السوق، واستعداداً مبكرًا للتحولات الاقتصادية، مشيرة إلى أن الصندوق يواصل جهوده في تمكين رواد الأعمال بالأدوات المناسبة، وتشجيعهم على الاستفادة من الفرص المتاحة، وبناء مشاريع أكثر قدرة على التكيّف والابتكار والاستمرار.

وأكدت حسين أن مشاركة الصندوق في مبادرة «ساعة» تعكس إيمانه بأهمية الحضور المؤسسي الفاعل في المبادرات المجتمعية والوطنية، وحرصه على إيصال رسالة واضحة مفادها أن دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل أولوية مستمرة، وأن المشروع الكويتي الواعي والقائم على المعرفة والمرونة قادر على تجاوز التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو وصناعة الأثر.

واختتمت تصريحها بالتأكيد على أن الصندوق الوطني سيواصل العمل إلى جانب المبادرين وأصحاب المشروعات، وتعزيز الشراكات والمبادرات التي تخدم هذا القطاع الحيوي، بما يسهم في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال، ودعم الاقتصاد الوطني، وتمكين الطاقات الكويتية الشابة من تحويل أفكارها ومشروعاتها إلى قصص نجاح مستدامة.

ضمن دعمه لحملة «لنكن على دراية»

بيت التمويل الكويتي يحذر من الاستثمار الوهمي والاحتيال

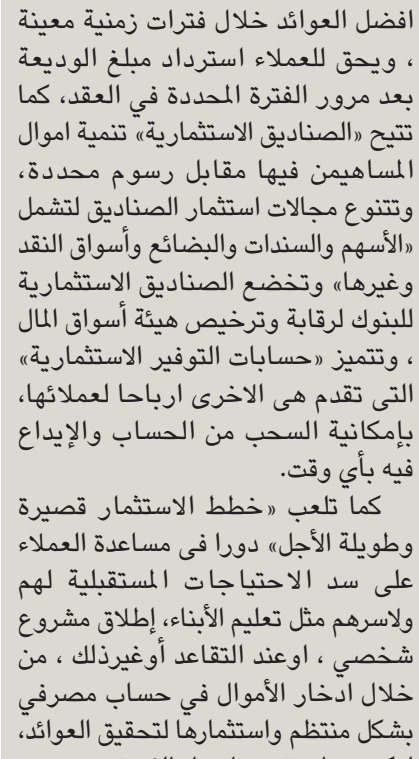

حذر بيت التمويل الكويتي العملاء والجمهور من الاستثمارات عالية المخاطر التي يجرى الترويج لها عبر قنوات غير رسمية، ولا تخضع لجهة رقابية تنظم عملها وتضع القوانين التي تضمن للمستثمر الحماية ، فيما يزيد انتشار الكثير من الشركات الوهمية وعمليات الاحتيال عبر الإعلانات التي تروج لأرباح سريعة وعالية بلا حماية ،داعيا فى بيان صحفى ضمن جهوده فى دعم حملة « لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت الى عدم التفاعل مع الاتصالات والإعلانات والرسائل النصية والإلكترونية مجهولة المصدر، مع الاستعانة بذوي الخبرة من المختصين عند اتخاذ قرار الاستثمار.

واكد بيت التمويل الكويتي ان البنوك الكويتية توفر مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التى تساعد العملاء على تنمية مدخراتهم والحصول على عوائد جيدة بمخاطر محدودة ومحسوبة وفى اطار تنظيمى واضح من المسئولية القانونية والادارية وان البنوك بما تطرحه من فرص استثمارية مع خضوعها لرقابة بنك الكويت المركزى ،تمثل الخيار الآمن والمستقر للراغبين فى استثمار مدخراتهم واموالهم، بجانب الشركات والجهات الرسمية الاخرى المرخصة والخاضعة لرقابة ومتابعة الهيئات المعنية بحماية الاقتصاد الوطنى والتعاملات المالية والاتشطة الاستثمارية .

وتوفر البنوك الكويتية خدمات ومنتجات مختلفة للاستثمار الآمن ، تغني عن الدخول في أنشطة استثمارية مع جهات مجهولة تقدم وعودا بتدفقات مالية مزعومة من وراء مشاريع ان لم تكن وهمية فهى غير امنة ومخاطرها عالية جدا، فى وقت تساعد البنوك الراغبين فى استثمار اموالهم ومدخراتهم على تحقيق افضل العوائد من خلال ادوات استثمارية تتسم بالتنوع وتناسب مختلف القدرات والامكانيات للراغبين فى الاستثمار، تدار باحترافية من قبل كوادر مهنية متخصصة ، وتخضع لسلطات وتعليمات ومتابعة الجهات الرقابية متعددة المستويات.

ومن أبرز أشكال الاستثمار الذى تطرحه البنوك، «الودائع الاستثمارية» وفيها يقوم البنك باستثماراياداعات العملاء لتحقيق افضل العوائد خلال فترات زمنية معينة ، ويحق للعملاء استرداد مبلغ الوديعة بعد مرور الفترة المحددة في العقد، كما تتيح «الصناديق الاستثمارية» تنمية اموال المساهيمن فيها مقابل رسوم محددة، وتتنوع مجالات استثمار الصناديق لتشمل «الأسهم والسندات والبضائع وأسواق النقد وغيرها» وتخضع الصناديق الاستثمارية للبنوك لرقابة وترخيص هيئة أسواق المال ، وتتميز «حسابات التوفير الاستثمارية» التى تقدم هى الاخرى ارباحا لعملائها، بإمكانية السحب من الحساب والإيداع فيه بأي وقت.

كما تلعب «خطط الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل» دورا فى مساعدة العملاء على سد الاحتياجات المستقبلية لهم ولاسرهم مثل تعليم الأبناء، إطلاق مشروع شخصي ، اوعند التقاعد أوغيرذلك ، من خلال ادخار الأموال في حساب مصرفي بشكل منتظم واستثمارها لتحقيق العوائد، لتكون جاهزة عند انتهاء الفترة.

للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الرقمي

«وربة» ينضم إلى منظمة التعاون الرقمي بصفة «مراقب»

أعلن بنك وربة عن انضمامه رسمياً إلى منظمة التعاون الرقمي (DCO) والتي تشمل في عضويتها عدد من الدول الأعضاء منها مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية صاحبة المقر في العاصمة الرياض وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت وقبرص واليونان والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية وباكستان .

وانضم البنك بصفة «مراقب»، ليكون بذلك أحد الأعمدة المالية الرائدة في دولة الكويت والتي تشارك في صياغة مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي، وتأتي هذه الخطوة الاستراتيجية تتويجاً لجهود البنك المستمرة في مجال التحول الرقمي، وتأكيداً على دوره المحوري في تعزيز الابتكار المالي والشمول الرقمي.

وبموجب هذه العضوية، سيشارك بنك وربة بفعالية في اللجان التقنية التابعة للمنظمة، حيث سيساهم بخبراته الواسعة في تطوير السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تسريع نمو الاقتصاد الرقمي الاقليمي والعالمي وتذليل العقبات أمام الازدهار الرقمي للجميع.

ريادة رقمية وخبرات عالمية

وفي تصريح له بهذه المناسبة، قال نائب الرئيس التنفيذي للتحول الرقمي والعمليات لبنك وربة، أنور بدر الغيث: «إن انضمامنا إلى منظمة التعاون الرقمي كعضو مراقب يعكس التزامنا الراسخ بأن نكون في طليعة قيادة مسيرة التحول الرقمي؛ ليس فقط على مستوى الكويت؛ بل على المستوى الدولي، حيث أن الاقتصاد الرقمي هو قاطرة النمو المستقبلي، وأن التعاون العابر للحدود هو السبيل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة».

وأضاف الغيث: «نحن في بنك وربة لا ننظر إلى التكنولوجيا كغاية بحد ذاتها؛ بل كوسيلة لتمكين عملائنا من الاستفادة من الخدمات المصرفية المتقدمة. لذا انصبت استثماراتنا الرقمية على ابتكار حلول ذكية تخدم مختلف شرائح المجتمع وتعزز الشمول المالي، مع ضمان أعلى معايير الأمان والخصوصية، وهدفنا هو أن تكون الخدمات المصرفية الآمنة والموثوقة متاحة للجميع، في أي وقت ومن أي مكان، مما يساهم في بناء مجتمع رقمي متكامل ومزدهر».

أنور بدر الغيث

حلول مبتكرة لشرائح متنوعة

وتأتي هذه العضوية لتعزز مسيرة البنك في الابتكار الرقمي، حيث نجح «وربة» في طرح مجموعة من المنتجات والخدمات الرقمية المتقدمة التي تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، ومن أبرز هذه الحلول تطبيق «Sidi»، المحفظة الرقمية الأولى من نوعها في الكويت التي تستهدف شريحة ذوي الدخل المحدود وتوفر لهم خدمات مالية متكاملة وميسرة، مما يعكس التزام البنك بالشمول المالي، كما يقدم البنك حساب «Wave» المخصص للشباب، والذي يمنحهم تجربة مصرفية عصرية تتناسب مع نمط حياتهم الرقمي، بالإضافة إلى حساب «الذهب» الذي يتيح للعملاء الاستثمار في الذهب بسهولة وأمان عبر تطبيق بنك وربة، وتعد هذه المنتجات من المبادرات المتعددة التي اطلقها البنك وفق استراتيجيته الطموحة لتسخير أحدث الابتكارات التكنولوجية لتقديم خدمات مصرفية استثنائية وآمنة.

شراكة من أجل المستقبل

وسيتيح دور «المراقب» لبنك وربة فرصة فريدة للتعاون مع نخبة من الخُبراء وصناع القرار العالميين، والمشاركة في مختبرات السياسات ومجموعات العمل المتخصصة، مما سيعزز من قدرة البنك على استشراف وصياغة مستقبل الخدمات المصرفية الرقمية وتطوير حلول تكنولوجية تخدم عملاءه وتدعم رؤية الكويت 2035 للتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وتعد منظمة التعاون الرقمي (DCO) منظمة دولية عالمية تهدف إلى تمكين الازدهار الرقمي للجميع من خلال تسريع النمو الشامل للاقتصاد الرقمي، وتضم المنظمة في عضويتها دولاً عديدة تعمل معاً لتبادل الخبرات وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة تحديات العصر الرقمي.

وحـــول انضمام البنك، ووفقاً للإحصائيات والدراسات والجهود التي بذلها البنك في المرحلة السابقة بطرح عدة مبادرات والمساهمة بتطوير عديد من المنتجات والخدمات الرقمية المتقدمة وتعزيز الاستثمار فيها، ارتأت المنظمة اختيار البنك بعد سلسلة من المباحثات وإستيفاء معايير التقييم والاشتراطات الخاصة بالعضوية، حيث وافق البنك على الانضمام بشكل رسمي لمواصلة المسار في الارتقاء بالاقتصاد الرقمي بكافة مجالاته.

الجدير بالذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

ثقة المستثمرين تقود المؤشر لاختراق مستويات جديدة وسط زخم سيولة ملياري

«تاسي» يتحدى التقلبات العالمية ويستقر فوق الـ 11400 بنبرة تفاؤلية

1 218 شركة تسجل مكاسب مقابل تراجع محدود لـ42 سهماً فقط

2 سيولة السوق تبلغ 6.19 مليار ريال مع تداول 279 مليون سهم

اختتم مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات الثلاثاء على نغمة تفاؤلية قوية، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً يعزز من مكانة السوق المالية السعودية كواحدة من أكثر الأسواق الناشئة استقراراً وجذباً للاستثمارات. ولم يكن هذا الارتفاع مجرد تحرك سعري عابر، بل جاء تجسيداً لثقة المتداولين في المسار الاقتصادي الكلي للمملكة، خاصة في ظل بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين المالي والجيوسياسي.

لقد استطاع «تاسي» أن يتجاوز التأثيرات الجانبية لتقلبات أسواق الطاقة والأسواق المالية العالمية، ليقدم نموذجاً في «امتصاص الضغوط»، حيث اتسع نطاق الصعود ليشمل الأغلبية العظمى من الشركات المدرجة، مما يعطي إشارة فنية قوية على جودة الارتفاع الحالي واستناده إلى قاعدة عريضة من الدعم القطاعي وليس مجرد تحركات مضاربية على أسهم محددة.

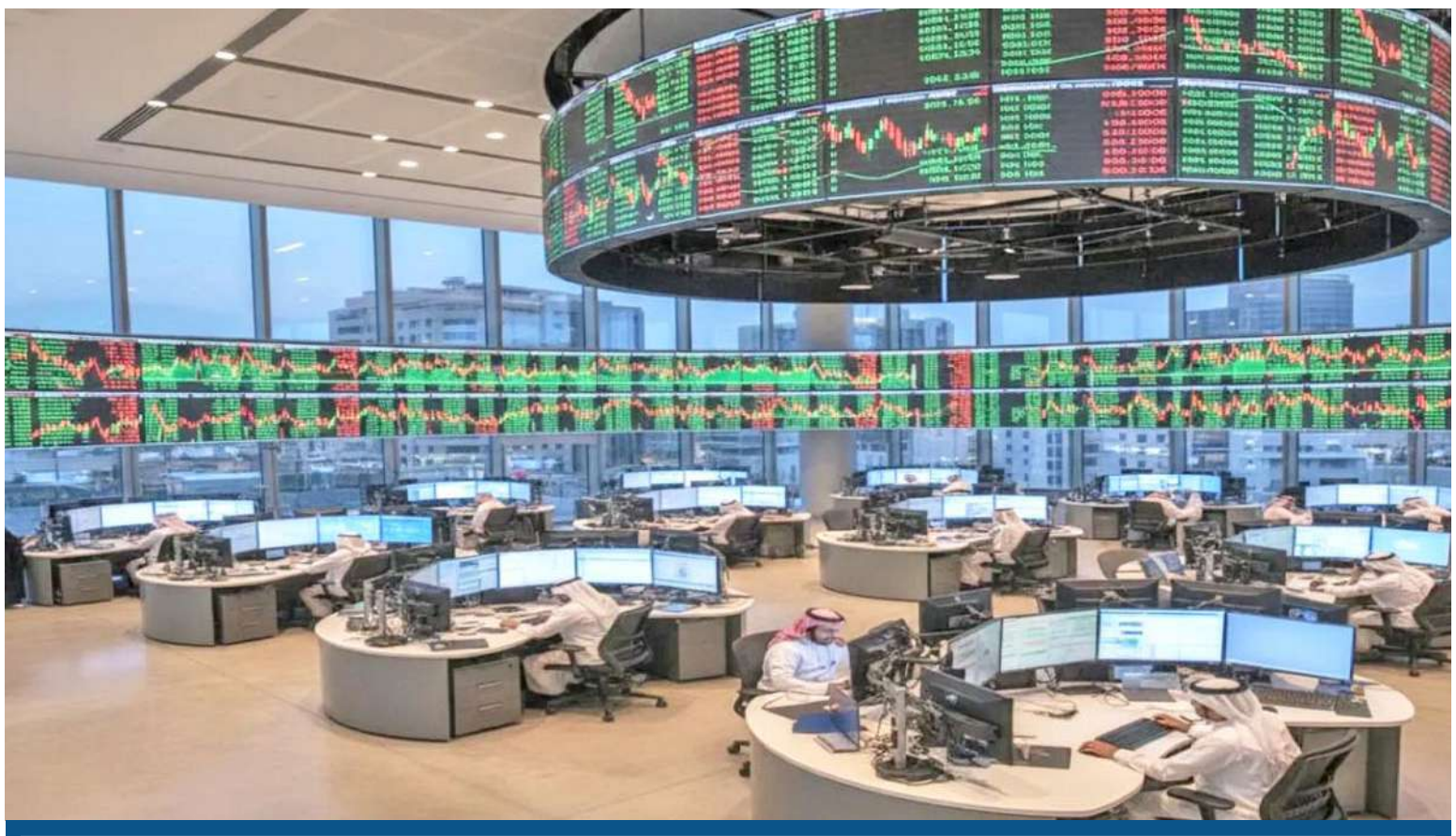

حركة المؤشر والسيولة المندفعة

أغلق المؤشر العام للسوق (تاسي) بنهاية الجلسة عند مستوى 11486.18 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 59.41 نقطة، أو ما يعادل نسبة 0.52 %. وبالنظر إلى تفاصيل الجلسة، نجد أن المؤشر افتتح تداولاته عند 11427.2 نقطة، وهو ما يعكس فجوة سعرية إيجابية منذ البداية، ثم استمر في الزحف الصعودي حتى لامس أعلى نقطة له عند 11489.08 نقطة، قبل أن يستقر بالقرب من هذه القمة عند الإغلاق.

أما على صعيد «عصب السوق» أو السيولة، فقد ضخ المستثمرون نحو 6.19 مليار ريال، وهي قيمة تداول مرتفعة تعكس تدفقات نقدية ذكية تبحث عن فرص في مراكز قيادية ومتوسطة. تم تداول 279.37 مليون سهم عبر آلاف الصفقات، مما يبرهن على أن السوق لا تزال تتمتع بزخم تداول عالٍ، وقدرة كبيرة على تدوير السيولة بين القطاعات المختلفة بسلاسة.

اكتساح اللون الأخضر للقطاعات

من أبرز ملامح جلسة الثلاثاء هو «التناغم القطاعي»؛ حيث لم تكن المكاسب حكراً على قطاع دون آخر. ارتفعت أسعار أسهم 218 شركة، بينما لم تتراجع سوى 42 شركة، وبقيت 9 شركات دون تغيير يذكر. هذا التوزيع يعكس حالة من «الشهية المفتوحة» للمخاطرة المدروسة من قبل الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

العوامل المؤثرة المتوقعة:

1 - **أسعار النفط:** ستظل المحرك الخلفي لميزانية الدولة، وبالتالي تؤثر في معنويات المستثمرين تجاه أسهم الطاقة والبتروكيماويات.

2 - **أسعار الفائدة:** أي توجه عالمي (من الفيدرالي الأمريكي) نحو خفض الفائدة سينعكس إيجاباً وبقوة على سوق الأسهم السعودية عبر جذب السيولة من السندات إلى الأسهم.

3 - **النتائج الربعية:** ستكون الاختبار الحقيقي للشركات التي وصلت أسعارها إلى قمم تاريخية، للتأكد من أن السعر السوقي يتماشى مع الأرباح المحققة.

ريادة التقنية وانتعاش المواد الأساسية

تصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية المشهد بنمو لافت بلغت نسبته 4.3 %. هذا التوجه يتماشى مع «رؤية المملكة 2030» التي تضع التحول الرقمي في قلب الاقتصاد الوطني، مما جعل شركات التقنية تحت مجهر المستثمرين الباحثين عن نمو مستدام طويل الأمد.

في المقابل، قدم قطاع المواد الأساسية دعماً حيوياً للمؤشر بارتفاعه بنسبة 0.8 %. ويعد هذا القطاع المحرك الأساسي للاقتصاد غير النفطي، حيث استفاد من تحسن طفيف في أسعار السلع العالمية وتحسن الكفاءة التشغيلية للشركات البتروكيماوية والمعدنية السعودية.

القطاع المصرفي: الركيزة الثابتة

على الرغم من ضخامة القطاع المصرفي وحساسيته لأسعار الفائدة، إلا أنه سجل ارتفاعاً بنسبة 0.39 %. وتلعب البنوك السعودية دور «صمام الأمان» للمؤشر، إذ أن استقرارها يمنح المتداولين الطمأنينة للاستثمار في القطاعات الأخرى الأكثر تذبذباً.

قصص نجاح يومية

شهدت الجلسة تحركات دراماتيكية لبعض الأسهم التي خطفت الأنظار، سواء من حيث نسب الارتفاع أو أحجام التداول:

1 - سهم نسيج: حقق قفزة هائلة بنسبة 9.92 %، ليغلق عند 26.14 ريال، متصدراً قائمة الرابحين ومثبتاً قدرة الأسهم المتوسطة على تحقيق عوائد استثنائية في فترات قصيرة.

2 - سهم علم: بصفته أحد أعمدة قطاع التقنية، ارتفع بنسبة 7.04 % ليصل إلى 585.5 ريال، مستحوذاً وحده على سيولة تجاوزت 307 مليون ريال، مما يؤكد ثقة المؤسسات الكبرى في نموذج أعمال الشركة.

3 - سهم أرامكو السعودية: رغم كونه الأكثر تداولاً بقيمة 414.04 مليون ريال، إلا أنه سجل تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.87 % ليغلق عند 27.36 ريال. هذا التراجع ضغط بشكل مباشر على قطاع الطاقة الذي كان القطاع الوحيد تقريباً في المنطقة الحمراء (بنسبة 0.85- %).

الوصول إلى القمم التاريخية

لم تكتفِ السوق بالارتفاع السعري، بل شهدت تسجيل أرقام قياسية جديدة. سهم «أنابيب الشرق» بلغ ذروته التاريخية بإغلاقه عند 190.5 ريال، كما سجلت أسهم مثل «بوبا العربية» و «سابك للمغذيات الزراعية» أعلى مستوياتها خلال عام كامل (52 أسبوعاً)، وهي مؤشرات فنية تدل على أن هذه الأسهم تمر بـ «موجة دافعة» قوية.

السوق الموازي «نمو»: حاضنة الشركات الناشئة

لم يبتعد مؤشر السوق الموازي «نمو» عن المسار الإيجابي، حيث أغلق مرتفعاً بنسبة 0.14 % عند مستوى 22964.59 نقطة. وتبرز أهمية سوق «نمو» كمنصة حيوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للحصول على تمويل عبر الاكتتاب، مما يوفر للمستثمرين فرصاً لتنويع محافظهم بعيداً عن الشركات التقليدية الكبرى في السوق الرئيسي.

طفرة التمويل الإسلامي

بالانتقال من أداء الشاشات اللحظي إلى الهيكل المالي الكلي للمملكة، سجل قطاع التمويل الإسلامي قفزة تاريخية غير مسبوقة بنهاية الربع الرابع من عام 2025. فقد وصلت إجمالي قيمة عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة إلى 2.726 تريليون ريال، بنمو سنوي قدره 10.3 %.

يعكس تنوع أدوات التمويل الإسلامي نضج النظام المصرفي السعودي وقدرته على ابتكار حلول تلبي احتياجات الأفراد والشركات:

1 - تمويل المرابحة: لا يزال يسيطر على الحصة الأكبر بنسبة 50.36 % وبقيمة 1.373 تريليون ريال. هذا النوع من التمويل يفضل للشركات والمشاريع الإنشائية لسهولة هيكلته ووضوح هوامش الربح فيه.

2 - تمويل التورق: سجل أسرع وتيرة نمو بنسبة 12.4 % ليصل إلى 1.066 تريليون ريال. يعزى هذا النمو إلى الطلب المرتفع على السيولة النقدية من قبل الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3 - الإيجار التمويلي: استقر عند 248.36 مليار ريال، وهو المحرك الأساسي لقطاع العقارات والسيارات والمعدات الثقيلة.

دلالات النمو التصاعدي منذ 2018

إذا نظرنا إلى الخلف قليلاً، سنجد أن حجم التمويل الإسلامي في عام 2018 كان يقارب 1.146 تريليون ريال. القفز إلى 2.726 تريليون ريال في عام 2025 يعني أن القطاع تضاعف بأكثر من مرتين في غضون سبع سنوات فقط. هذا النمو ليس مجرد أرقام، بل هو دليل على:

- تعميق القطاع المالي: نجاح برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية 2030.
- الثقة المؤسسية: زيادة رغبة البنوك في الإقراض وتوسع القاعدة الائتمانية.
- التوافق الشرعي: الميزة التنافسية للمملكة كمركز عالمي للاقتصاد الإسلامي.

استراتيجيات الاستثمار وآفاق المستقبل

إن الارتفاع الحالي في سوق الأسهم، مدعوماً بقاعدة تمويلية صلبة، يفتح آفاقاً واعدة لعام 2026. ومع ذلك، يجب على المستثمر «الحصيف» أن يوازن بين التفاؤل والحذر. فالاستقرار الحالي يعتمد بشكل كبير على استمرارية الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وقدرة الشركات على الحفاظ على هوامش ربحية في ظل مستويات تضخم عالمية متغيرة.

اقتصاد سعودي يغرد خارج سرب الأزمات

في الختام، يثبت أداء سوق الأسهم السعودية وتوسع التمويل الإسلامي أن المملكة تسير بخطى واثقة نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام. الارتفاع بنسبة 0.52 % في جلسة واحدة قد يبدو رقماً بسيطاً، لكنه في سياقه الأوسع يمثل لبنة جديدة في جدار الاستقرار المالي السعودي. إن السيولة المليارية والنمو الائتماني المليارى هما المحركان اللذان سيقودان «تاسي» نحو مستويات جديدة فوق حاجز الـ 11500 نقطة في المدى المنظور، شريطة استقرار العوامل الخارجية.

وعلى المستثمرين دائماً أن يتذكروا أن السوق المالية هي «مرآة للاقتصاد»، وبما أن الاقتصاد السعودي يمر بمرحلة تحول تاريخية كبرى، فإن الفرص ستظل متاحة لمن يملك الرؤية الطويلة والقدرة على قراءة ما بين سطور الأرقام والبيانات الصادرة عن الجهات التنظيمية والمالية في المملكة.

اكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	نسيج	23.78	26.14	% 9.92
2	أبو معطي	41.00	44.50	% 8.54
3	علم	547.00	585.50	% 7.04
4	مسك	29.18	31.00	% 6.24
5	أنابيب	6.27	6.66	% 6.22
6	جاهز	10.96	11.60	% 5.84
7	عزم	21.83	23.07	% 5.68
8	أنابيب السعودية	50.60	53.20	% 5.14
9	نايس ون	11.50	12.07	% 4.96
10	الدواء	49.28	51.55	% 4.61

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	أسمنت اليمامة	25.40	24.23	(% 4.61)
2	بترو رابغ	10.89	10.64	(% 2.30)
3	الأهلي ريت 1	6.59	6.45	(% 2.12)
4	اس ام سي للرعاية الصحية	19.20	18.84	(% 1.88)
5	الإعادة السعودية	26.56	26.14	(% 1.58)
6	تسهيل	127.00	125.40	(% 1.26)
7	طيبة	42.80	42.28	(% 1.22)
8	صالح الراشد	59.20	58.60	(% 1.01)
9	الغاز	87.00	86.20	(% 0.92)
10	أرامكو السعودية	27.60	27.36	(% 0.87)

المؤشر يرتفع 0.56 % إلى 9840 نقطة بدعم القوى الشرائية

سوق أبوظبي يتجاوز التوترات ويغلق على مكاسب قوية

1 تداولات نشطة تتجاوز 1.29 مليار درهم مع 454 مليون سهم

أنهى مؤشر سوق أبوظبي لـلأوراق المالية تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع ملحوظ، متجاوزاً الضغوط التي فرضتها التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتي دفعت المستثمرين في بداية الجلسة إلى تبني سلوك أكثر تحفظاً. إلا أن عودة القوى الشرائية خلال التداولات ساهمت في تغيير الاتجاه، ليغلق المؤشر عند مستوى 9840 نقطة، محققًا مكاسب بنسبة 0.556 % تعادل 54.38 نقطة.

ويعكس هذا الأداء قدرة السوق على امتصاص الصدمات الخارجية والتفاعل الإيجابي مع تدفقات السيولة، خاصة في ظل استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية، التي لعبت دوراً محورياً في دعم المؤشر ودفعه نحو الإغلاق في المنطقة الخضراء.

زخم التداولات

شهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً في التداولات، حيث بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة نحو 1.296 مليار درهم، من خلال تداول 454.18 مليون سهم، تم تنفيذها عبر 28,145 صفقة. هذا الزخم يعكس عودة الاهتمام بالسوق، ويدل على تحسن مستوى السيولة مقارنة بجلسات سابقة.

كما يشير ارتفاع أحجام التداول إلى وجود مشاركة أوسع من المستثمرين، سواء من الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يعزز من استقرار السوق نسبيًا، ويمنحه القدرة على مواصلة الأداء الإيجابي في حال استمرار هذه التدفقات.

قفزة سوقية

سجلت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة ارتفاعًا قويًا، حيث بلغت 2.841 تريليون درهم، مقارنة بـ2.820 تريليون درهم في جلسة الاثنين، محققة زيادة قدرها 21 مليار درهم في يوم واحد، بنسبة نمو بلغت 0.74 %.

وتعكس هذه القفزة دخول سيولة شرائية جديدة إلى السوق، خاصة نحو الأسهم الكبرى، ما ساهم في رفع القيمة الرأسمالية بشكل ملحوظ. كما أن هذا الارتفاع يشير إلى ثقة المستثمرين في السوق، رغم التحديات الخارجية.

اتساع المكاسب

على صعيد أداء الشركات، سادت حالة من الإيجابية، حيث ارتفعت أسعار 57 شركة، مقابل تراجع 22 شركة فقط، في حين استقرت أسعار 51 شركة دون تغيير. ويعكس هذا الأداء اتساع نطاق الصعود ليشمل شريحة كبيرة من الأسهم.

هذا التوزيع الإيجابي يعزز من قوة الاتجاه الصاعد، حيث لا يقتصر على عدد محدود من الأسهم، بل يشمل قطاعات متعددة، ما يشير إلى تحسن عام في معنويات السوق.

الأسهم الرابحة

تصدر سهم «مجموعة إي 7» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعد أن سجل مكاسب قوية بنسبة 9.756 % ليغلق عند 1.800 درهم، في أداء يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم. وجاء هذا الصعود ضمن موجة ارتفاعات شملت عدداً من الأسهم القيادية والمتوسطة.

ويعكس هذا الأداء وجود فرص استثمارية متنوعة في السوق، حيث لم تقتصر المكاسب على قطاع معين، بل امتدت إلى عدة قطاعات.

الأسهم المتراجعة

في المقابل، تصدرت شركة «تكافل» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بعد أن انخفض سهمها بنسبة 4.894 % ليغلق عند 4.470 درهم. كما شهدت بعض الأسهم الأخرى تراجعات محدودة، في إطار عمليات تصحيح طبيعية.

ويعكس هذا التباين في الأداء وجود توازن في السوق، بين عمليات الشراء التي تدعم الصعود، وعمليات البيع التي تهدف إلى جني الأرباح.

أداء القطاعات

غلب الارتفاع على أداء القطاعات، حيث تصدر قطاع المرافق المكاسب بنسبة 2.97 %، تلاه مؤشر سوق نمو بنسبة 2.60 %، ثم قطاع العقارات بنسبة 2.05 %. كما سجل قطاع الصناعة نموًا بنسبة 1.64 %، وقطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 1.61 %. وشهدت قطاعات أخرى مكاسب متفاوتة، منها التكنولوجيا بنسبة 1.15 %، والرعاية الصحية بنسبة 0.38 %، والمواد الأساسية بنسبة 0.36 %. كما حقق قطاع المالية ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.10 %.

في المقابل، تراجع قطاع الطاقة بنسبة 0.09 %، بينما كان قطاع الاتصالات الأكثر انخفاضاً بنسبة 1.18 %، في أداء يعكس ضغوطاً محدودة على بعض الأسهم.

2 صعود 57 شركة يعكس اتساع نطاق الإيجابية في السوق

توازن السوق

يعكس الأداء العام للسوق حالة من التوازن بين الصعود والتراجع، حيث دعمت مكاسب معظم القطاعات الاتجاه الإيجابي، في حين حدت ضغوط محدودة من بعض القطاعات من قوة هذا الصعود. ويشير هذا التوازن إلى استقرار نسبي في السوق.

كما أن استمرار تدفق السيولة واتساع نطاق الصعود يعززان من فرص استمرار الأداء الإيجابي، خاصة إذا ما استمرت العوامل الداعمة الحالية.

ثقة المستثمرين في متانة السوق

في المجمل، يبدو سوق أبوظبي في وضع قوي نسبيًا، مدعوماً بأداء الأسهم القيادية وارتفاع السيولة، رغم التحديات الجيوسياسية. ويعكس هذا الأداء ثقة المستثمرين في متانة السوق وقدرته على مواجهة التقلبات.

ومع استمرار هذا الزخم، قد يشهد السوق مزيداً من المكاسب خلال الفترة المقبلة، إلا أن ذلك يظل مرهوناً بتطورات الأوضاع الإقليمية والعالمية، ما يتطلب متابعة دقيقة من المستثمرين لاتخاذ قرارات مدروسة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	عنان للاستثمار القابضة	1.00	1.06	% 6.00
2	مجموعة اي 7	1.01	1.06	% 4.95
3	الشارقة الإسلامي	3.46	3.62	% 4.62
4	مجموعة إي إس جي	12.44	13.00	% 4.50
5	غذاء القابضة	10.96	11.42	% 4.20
6	الصير مارين	1.94	2.02	% 4.12
7	مجموعة مير	1.02	1.06	% 3.92
8	ألفا ظبي القابضة	6.94	7.20	% 3.75
9	جي اف اتش المالية	1.87	1.94	% 3.74
10	الدار العقارية	8.10	8.40	% 3.70

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	ريسبونس بلس القابضة	2.42	2.35	(% 2.89)
2	ايه دي ان اتش للتموين	0.70	0.68	(% 2.86)
3	دانة غاز	0.93	0.91	(% 1.62)
4	العربي المتحد	1.29	1.27	(% 1.55)
5	الإمارات للتأمين	7.60	7.50	(% 1.32)
6	الخليج للمشاريع الطبية	2.58	2.55	(% 1.16)
7	أمريكانا للمطاعم	1.84	1.82	(% 1.09)
8	لولو للتجزئة القابضة	1.03	1.02	(% 0.97)
9	أدنوك للتوزيع	3.78	3.76	(% 0.53)
10	اتصالات	19.46	19.38	(% 0.41)

المستثمرون الأجانب اتجهوا نحو التسييل

5.20 مليون دولار صافي مبيعات الأجانب في أسواق المال الإماراتية

اتجهت تعاملات المستثمرون الأجانب في أسواق المال الإماراتية (دبي وأبوظبي) بختام تعاملات أمس نحو البيع بصافي استثمار إجمالي قدره 19.127 مليون درهم (5.207 مليون دولار)، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة

واستناداً لبيانات أسواق المال المحلية، بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب في السوقين معاً 859.892 مليون درهم (234.111 دولار أمريكي)، في حين وصل إجمالي قيمة مبيعاتهم إلى 879.020 مليون درهم (239.319 مليون دولار).

في سوق دبي المالي، بلغت قيمة مشتريات المستثمرون الأجانب 334.247 مليون درهم مقابل مبيعات بقيمة 326.366 مليون درهم، ليحققوا صافي استثمار شرائي قدره 7.881 مليون درهم.

ولحق بهم المستثمرون العرب بصافي شراء بلغ 10.750 مليون درهم ناتجة عن مشتريات بقيمة 56.508 مليون درهم ومبيعات بنحو 45.758 مليون درهم، كما سجل الخليجيون صافي استثمار إيجابي بقيمة 9.335 مليون درهم.

وبذلك بلغ إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي (شاملًا العرب والخليجيين) 27.966 مليون درهم كمحصلة شراء.

وفي المقابل اتجه مواطنو دولة الإمارات نحو التسييل بصافي استثمار بيعي بلغ 27.966 مليون درهم، حيث بلغت مبيعاتهم 414.074 مليون درهم مقابل مشتريات بقيمة 386.108 مليون درهم.

وفيما يخص نوع الاستثمار، سيطر التوجه الشرائي على الأداء المؤسسي بصافي استثمار كلي بلغ 29.901 مليون درهم، مدفوعاً بشكل رئيسي من الشركات التي حققت صافي شراء بقيمة 41.500 مليون درهم ومشتريات إجمالية بلغت 379.872 مليون درهم.

وفي المقابل، اتجهت البنوك والمؤسسات نحو البيع بصافي استثمار سالب بلغ 26.899 مليون درهم و2.897 مليون درهم على التوالي، بينما سجلت فئة المؤسسات الأخرى صافي شراء بقيمة 18.197 مليون درهم.

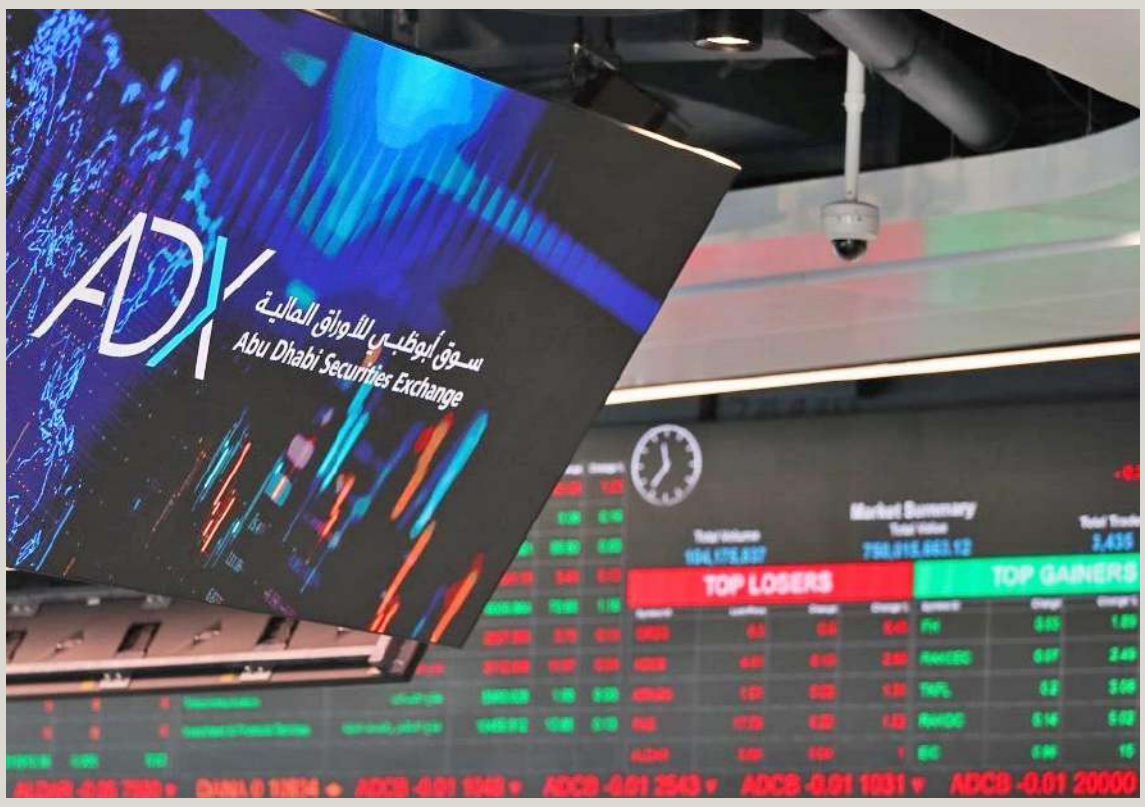

وعلى صعيد الأفراد، غلب الطابع البيعي على تداولاتهم بصافي استثمار سالب قدره 29.901 مليون درهم، نتيجة عمليات بيع بلغت 287.150 مليون درهم مقابل مشتريات بقيمة 257.248 مليون درهم.

وفي سوق أبوظبي لـلأوراق المالية، اتجه المستثمرون الأجانب نحو التسييل، حيث سجلوا صافي استثمار بيعي بلغ 27.008 مليون درهم، ناتجة عن عمليات بيع بقيمة 552.653 مليون درهم مقابل مشتريات بقيمة 525.644 مليون درهم.

وفي المقابل، قاد المستثمرون الخليجيون النشاط الشرائي بصافي استثمار بلغ 62.485 مليون درهم، نتيجة مشتريات بقيمة 98.152 مليون درهم ومبيعات بقيمة 35.667 مليون درهم، كما حقق المستثمرون العرب صافي شراء بقيمة 6.000 مليون درهم بمشتريات بلغت 45.165 مليون درهم ومبيعات بنحو 39.165 مليون درهم.

أما على صعيد الاستثمار المحلي، فقد اتجه مواطنو دولة الإمارات نحو البيع بصافي استثمار سالب قدره 41.476 مليون درهم، حيث بلغت قيمة مبيعاتهم 669.134 مليون درهم مقابل مشتريات بقيمة 627.657 مليون درهم.

المؤشر يرتفع 0.90 % إلى 5719 نقطة بدعم الأسهم القيادية

سوق دبي يحافظ على زخمه الصاعد رغم الضبابية

1 مكاسب سوقية تتجاوز 7.5 مليار درهم في جلسة واحدة

2 صعود 39 شركة مقابل تراجع 10 فقط يعكس اتساع الإيجابية

اختتم مؤشر سوق دبي المالي تعاملات جلسة الثلاثاء على مكاسب قوية، متمسكاً بمساره الصاعد رغم حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات الإقليمية. ويعكس هذا الأداء قدرة السوق على تجاوز الضغوط الخارجية، مدعوماً بزخم واضح في الأسهم القيادية التي لعبت دوراً رئيسياً في دفع المؤشر نحو الإغلاق في المنطقة الخضراء.

وسجل المؤشر العام ارتفاعاً بنسبة 0.904 % ليغلق عند مستوى 5719.5 نقطة، مضيفًا 51.24 نقطة إلى رصيده، في إشارة إلى استمرار الاتجاه الإيجابي للسوق. ويأتي هذا الصعود في ظل تحسن معنويات المستثمرين، الذين أظهروا ثقة في قدرة السوق على الحفاظ على استقراره رغم التحديات.

نشاط ملحوظ

شهدت التداولات خلال الجلسة نشاطاً لافتًا، حيث بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة نحو 831.811 مليون درهم، من خلال تداول 230.994 مليون سهم، تم تنفيذها عبر 19.727 صفقة. هذا النشاط يعكس استمرار تدفق السيولة إلى السوق، مع تركيز واضح على الأسهم القيادية.

كما يشير ارتفاع قيمة التداولات إلى عودة الاهتمام من قبل المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يعزز من قدرة السوق على تحقيق مكاسب إضافية في حال استمرار هذا الزخم.

مكاسب سوقية

حققت القيمة السوقية للأسهم المدرجة مكاسب قوية بنهاية الجلسة، حيث ارتفعت إلى 931.711 مليار درهم، مقارنة بـ924.116 مليار درهم في جلسة الاثنين، مسجلة نمواً بنسبة 0.82 %، ما يعادل مكاسب بلغت 7.595 مليار درهم.

ويعكس هذا الارتفاع دخول سيولة شرائية جديدة إلى السوق، خاصة في الأسهم الكبرى، ما ساهم في تعزيز القيمة الرأسمالية ودعم الاتجاه الصاعد للمؤشر.

اتساع الصعود

على صعيد حركة الأسهم، غلب اللون الأخضر على الأداء، حيث ارتفعت أسعار 39 شركة، مقابل تراجع 10 شركات فقط، بينما استقرت أسعار 5 شركات دون تغيير. ويعكس هذا الأداء اتساع نطاق الصعود ليشمل شريحة واسعة من الأسهم.

هذا التوزيع الإيجابي يعزز من قوة الاتجاه الصاعد، ويشير إلى تحسن عام في معنويات المستثمرين، مع مشاركة أوسع في المكاسب.

الأسهم الرابحة

تصدر سهم «بي اتش إم كابيتال» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعد أن سجل مكاسب بنسبة 10 % ليغلق عند 1.100 درهم، في أداء قوي يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم. وجاء هذا الصعود ضمن موجة ارتفاعات شملت عدداً من الأسهم، ويعكس هذا الأداء وجود فرص استثمارية متنوعة داخل السوق، حيث لم تقتصر المكاسب على قطاع واحد.

الأسهم المتراجعة

في المقابل، تصدر بنك «دبي التجاري» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بعد أن انخفض سهمه بنسبة 2.17 % ليغلق عند 9.00 دراهم، إلى جانب تراجعات محدودة في عدد من الأسهم الأخرى.

ويعكس هذا التباين في الأداء وجود عمليات جني أرباح طبيعية، في ظل الصعود الذي شهدته السوق خلال الفترة الماضية.

أداء القطاعات

على مستوى القطاعات، تصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية المكاسب بنسبة 4.39 %، تلاه قطاع المواد الأساسية بنسبة 3.89 %، في حين حقق قطاع العقارات ارتفاعاً بنسبة 2.76 %، مدعومًا بنشاط الشركات الكبرى.

كما سجل قطاع الصناعة نمواً بنسبة 1.57 %، وقطاع الاتصالات ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.19 %، بينما استقر قطاع السلع الاستهلاكية عند مستويات شبه ثابتة.

في المقابل، تراجع القطاع المالي بنسبة 0.23 %، كما انخفض قطاع المرافق العامة بنسبة 0.55 %، في أداء يعكس ضغوطاً محدودة على بعض القطاعات.

توازن إيجابي

يعكس الأداء العام لسوق دبي حالة من التوازن الإيجابي، حيث دعمت مكاسب معظم القطاعات الاتجاه الصاعد، رغم الضغوط المحدودة على بعض القطاعات. ويشير هذا التوازن إلى استقرار نسبي في السوق.

كما أن استمرار تدفق السيولة واتساع نطاق الصعود يعززان من فرص استمرار الأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة.

متابعة دقيقة من المستثمرين

في المجمل، يظهر سوق دبي المالي قدرة واضحة على الحفاظ على زخمه الصاعد، مدعوماً بأداء الأسهم القيادية وارتفاع السيولة، رغم التحديات الإقليمية. ويعكس هذا الأداء ثقة المستثمرين في قوة السوق.

ومع استمرار هذا الزخم، قد يواصل السوق تحقيق مكاسب إضافية، إلا أن ذلك يظل مرتبطاً بتطورات الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية، ما يتطلب متابعة دقيقة من المستثمرين.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	1.00	1.10	% 10.00
2	طلبات	0.78	0.81	% 4.64
3	جي اف اتش	1.82	1.90	% 4.40
4	شعاع كابيتال	0.19	0.20	% 4.19
5	تعليم القابضة	3.18	3.30	% 3.77
6	إعمار للتطوير	14.48	15.00	% 3.59
7	الفردوس القابضة	0.26	0.27	% 3.44
8	سالك	5.52	5.70	% 3.26
9	دريك أند سكل	0.22	0.23	% 3.18
10	باركن	5.00	5.15	% 3.00

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	دبي التجاري	9.20	9.00	(% 2.17)
2	أرامكس	1.73	1.71	(% 1.16)
3	ديوا	2.75	2.72	(% 1.09)
4	تكافل الإمارات	1.45	1.44	(% 0.69)
5	مخازن	1.60	1.59	(% 0.63)
6	دبي للإستثمار	3.89	3.87	(% 0.51)
7	تاكسي دبي	2.19	2.18	(% 0.46)
8	دبي الإسلامي	7.37	7.36	(% 0.14)

المؤشر العام ينخفض 0.04 % إلى 1910 نقاط وسط تداولات محدودة

بورصة البحرين تتراجع هامشيا بضغط القطاعات القيادية

1 ضغوط من قطاعات المال والعقارات والاتصالات تقود التراجع

2 قيم التداول تبلغ 2.49 مليون دينار مع تنفيذ 130 صفقة

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء على تراجع طفيف، في أداء يعكس حالة من الحذر في أوساط المستثمرين، بعد المكاسب التي سجلتها السوق في الجلسة السابقة. ويأتي هذا التراجع المحدود في ظل ضغوط بيعية على بعض القطاعات القيادية، مقابل غياب محفزات قوية تدفع السوق لمواصلة الصعود.

وسجل المؤشر العام انخفاضًا بنسبة 0.04 % ليغلق عند مستوى 1910 نقطة، متراجعاً بشكل هامشي يعكس توازناً نسبيًا بين قوى الشراء والبيع. ورغم هذا التراجع، فإن السوق لا تزال تحافظ على مستويات قريبة من أعلى مستوياتها الأخيرة، ما يشير إلى استقرار نسبي في الأداء العام.

ضغط قطاعي

جاء التراجع مدفوعاً بأداء سلبي لعدد من القطاعات الرئيسية، وعلى رأسها قطاع المال، الذي يُعد من أبرز مكونات السوق، إلى جانب قطاعي العقارات والاتصالات. هذا الضغط يعكس عمليات جني أرباح طبيعية بعد ارتفاعات سابقة، خاصة في ظل غياب أخبار جوهرية تدعم استمرار الصعود.

كما أن هذه القطاعات تلعب دوراً محورياً في حركة المؤشر العام، ما يجعل أي تراجع فيها ينعكس بشكل مباشر على أداء السوق ككل. ورغم ذلك، فإن هذا التراجع لا يُعد حاداً، بل يأتي في إطار تحركات تصحيحية محدودة.

سيولة محدودة

بلغت قيمة التداولات خلال الجلسة نحو 2.49 مليون دينار، مع حجم تداول بلغ 6.22 مليون سهم، موزعة على 130 صفقة، وهو ما يعكس نشاطاً متوسطاً مقارنة بجلسات سابقة. ويشير هذا المستوى من السيولة إلى استمرار الحذر في قرارات المستثمرين.

كما أن تراجع عدد الصفقات يعكس تركيز التداولات في عدد محدود من الأسهم، مع غياب نشاط واسع النطاق، وهو ما يحد من قدرة السوق على تحقيق تحركات قوية في أي اتجاه.

خسائر الأسهم

على صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم «استيراد الاستثمارية» قائمة الخاسرين بعد تراجعه بنسبة 5.34 %، في أداء يعكس ضغوطاً بيعية واضحة. كما تراجع سهم مجموعة فنادق الخليج بنسبة 1.07 %، وسهم بنك البحرين الوطني بنسبة 1.05 %.

وامتد التراجع ليشمل عدداً من الأسهم الأخرى، حيث انخفض سهم المؤسسة العربية المصرفية بنسبة 0.94 %، وسهم «بيبون» بنسبة 0.43 %، وسهم بنك البحرين والكويت بنسبة 0.38 %.

ويعكس هذا الأداء تبايناً في توجهات المستثمرين، بين البيع لجني الأرباح والاحتفاظ بالمراكز.

الأسهم النشطة

رغم التراجع العام، شهدت بعض الأسهم نشاطاً ملحوظاً، حيث تصدر سهم بنك البحرين الوطني قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بحجم بلغ 4.42 مليون سهم، عند سعر 0.470 دينار للسهم. كما جاء سهم عقارات السيف في المرتبة الثانية، بحجم تداول بلغ 787.5 ألف سهم، عند سعر 0.109 دينار، في مؤشر على استمرار الاهتمام بأسهم القطاع العقاري، رغم الضغوط التي يواجهها.

هذا النشاط يعكس توجه المستثمرين نحو الأسهم القيادية أو ذات السيولة المرتفعة، التي توفر فرصاً أفضل للدخول والخروج من السوق.

مقارنة الجلسات

يأتي هذا الأداء بعد جلسة إيجابية يوم الاثنين، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 1.06 % ليغلق عند مستوى 1911 نقطة، بدعم من قطاعات المال والاتصالات والمواد الأساسية والصناعات. كما بلغت قيمة التداولات آنذاك 426.51 ألف دينار، بحجم 1.24 مليون سهم.

ويعكس هذا التباين بين الجلستين طبيعة السوق التي تتسم بالتقلب المحدود، حيث تتبع الارتفاعات غالبًا عمليات تصحيح، في ظل غياب اتجاه واضح طويل الأجل.

تحركات المستثمرين

تشير تحركات السوق إلى أن المستثمرين يتبنون نهجاً حذراً، مع ميل إلى جني الأرباح بعد أي صعود، وانتظار محفزات جديدة قبل اتخاذ قرارات استثمارية أكبر.

هذا السلوك يعكس حالة من الترقب، سواء للتطورات الاقتصادية أو نتائج الشركات.

كما أن التركيز على الأسهم القيادية يعكس بحث المستثمرين عن الاستقرار، في ظل بيئة سوقية تتسم بانخفاض السيولة نسبيًا.

ضغوط محدودة على بعض القطاعات

في المجمل، يعكس أداء بورصة البحرين حالة من الاستقرار النسبي، مع ميل طفيف للتراجع في ظل ضغوط محدودة على بعض القطاعات. ورغم هذا الأداء، فإن السوق لا تزال تحتفظ بزخم إيجابي نسبي، مدعوماً بالمكاسب السابقة.

ومع استمرار هذا التوازن بين قوى الشراء والبيع، من المتوقع أن تظل تحركات السوق ضمن نطاق ضيق على المدى القريب، إلى حين ظهور محفزات جديدة قد تدفعها لاتجاه أكثر وضوحًا، سواء صعوداً أو هبوطاً.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	عقارات السيف	0.107	0.109	% 1.87
2	مجموعة جي اف اتش	0.505	0.510	% 0.99
3	بيتك	2.700	2.720	% 0.74
4	ألبا	0.890	0.895	% 0.56
5	بنك السلام	0.207	0.208	% 0.48

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	استيراد الاستثمارية	0.206	0.195	(% 5.34)
2	فنادق الخليج	0.374	0.370	(% 1.07)
3	البحرين الوطني	0.475	0.470	(% 1.05)
4	بيبون ش.م.ب	0.469	0.467	(% 0.43)
5	البحرين والكويت	0.532	0.530	(% 0.38)

المؤشر العام يرتفع 0.62 % ليغلق عند 10690 نقطة

بورصة قطر تواصل الصعود بدعم القطاعات القيادية

1 قطاع النقل يقود المكاسب بنسبة 1.11 % وسط أداء قوي للأسهم

2 السيولة ترتفع إلى 594.8 مليون ريال مع نشاط ملحوظ للتداول

أغلقت بورصة قطر تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع ملحوظ، في استمرار للأداء الإيجابي الذي تشهده السوق خلال الفترة الأخيرة، مدعومة بصعود غالبية القطاعات وتحسن شهية المستثمرين. ويعكس هذا الأداء حالة من التفاؤل الحذر في أوساط المتعاملين، بالتزامن مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الإقليمية واستقرار أسعار الطاقة نسبياً.

وسجل المؤشر العام ارتفاعاً بنسبة 0.62 %، ليغلق عند مستوى 10690.77 نقطة، رابحاً 66.19 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الاثنين. ويأتي هذا الصعود ليؤكد قدرة السوق على الحفاظ على مسارها الإيجابي، رغم التحديات الخارجية والتقلبات في الأسواق العالمية، ما يعزز ثقة المستثمرين في متانة الاقتصاد القطري.

أداء القطاعات

جاء الدعم الرئيسي للمؤشر من ارتفاع 6 قطاعات، تصدرها قطاع النقل الذي سجل مكاسب بنسبة 1.11 %، مستفيداً من تحسن نشاط الشركات المرتبطة بالخدمات اللوجستية والنقل البحري، في ظل استمرار الطلب على خدمات الشحن والتجارة. كما سجلت قطاعات أخرى أداءً إيجابياً، ما ساهم في تعزيز الاتجاه الصعودي العام للسوق.

في المقابل، تراجع قطاع التأمين وحيدًا بنسبة 1.04 %، متأثراً بضغوط بيعية على بعض أسهمه، في ظل عمليات جني أرباح بعد مكاسب سابقة، ورغم هذا التراجع، لم يكن له تأثير كبير على الأداء العام للسوق، نظراً لمحدودية وزنه النسبي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

نشاط التداول

شهدت جلسة الثلاثاء ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات السيولة، حيث بلغت قيمة التداولات نحو 594.80 مليون ريال، مقارنة بـ530.29 مليون ريال في الجلسة السابقة، ما يعكس دخول سيولة جديدة إلى السوق. كما ارتفعت أحجام التداول إلى 253.28 مليون سهم، مقابل 191.48 مليون سهم في جلسة الاثنين، في مؤشر على زيادة النشاط الاستثماري.

في المقابل، تراجع عدد الصفقات المنفذة إلى 31.47 ألف صفقة، مقارنة بـ41.57 ألف صفقة في الجلسة السابقة، وهو ما قد يشير إلى زيادة متوسط قيمة الصفقة الواحدة، ودخول مستثمرين كبار أو مؤسساتيين إلى السوق.

حركة الأسهم

على صعيد أداء الأسهم، ارتفع سعر 40 سهماً من أصل 54 سهماً نشطاً، ما يعكس اتساع نطاق الصعود في السوق، وعدم اقتصاره على عدد محدود من الأسهم. وتصدر سهم «مجمع المناعي» قائمة الرابحين بعد أن قفز بنسبة 9.98 %، في أداء قوي يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم.

في المقابل، تراجع سعر 14 سهماً، تصدرها سهم «العامة» الذي انخفض بنسبة 4.37 %، متأثراً بضغوط بيعية، ربما نتيجة عمليات تصحيح بعد ارتفاعات سابقة. ويُعد هذا التباين في الأداء أمراً طبيعياً في ظل تحركات السوق، ويعكس توازنًا بين عمليات الشراء والبيع.

الأسهم النشطة

تصدر سهم «قامكو» قائمة الأسهم الأكثر نشاطًا من حيث الكميات، بعد أن سجل حجم تداول بلغ 31.20 مليون سهم، ما يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم في ظل تحركاته السعرية. كما جاء سهم "استثمار القابضة" في صدارة السيولة بقيمة تداول بلغت 79.12 مليون ريال، في مؤشر على تركيز السيولة على الأسهم القيادية.

هذا النشاط في الأسهم الكبرى يعكس توجه المستثمرين نحو الشركات ذات الأساسيات القوية، والتي توفر فرصاً استثمارية مستقرة نسبياً مقارنة ببقية الأسهم.

استقرار نسبي مدعوم بعوامل داخلية قوية

في المجمل، يعكس أداء بورصة قطر حالة من الاستقرار النسبي المدعوم بعوامل داخلية قوية، أبرزها متانة الاقتصاد الوطني واستمرار الإنفاق الحكومي، إلى جانب تحسن بيئة الأعمال. كما أن ارتفاع السيولة واتساع نطاق الصعود يشيران إلى إمكانية استمرار هذا الاتجاه الإيجابي على المدى القريب.

ومع ذلك، تبقى السوق عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية، مثل تحركات أسعار النفط والتطورات الجيوسياسية، ما يتطلب من المستثمرين متابعة دقيقة للمستجدات. وفي ظل هذه المعطيات، تبدو بورصة قطر في موقع متوازن بين الفرص والمخاطر، مع إمكانية تحقيق مزيد من المكاسب إذا استمرت الظروف الداعمة الحالية.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	العامة	1.465	1.401	(% 4.37)
2	الخليج التكافلي	2.650	2.551	(% 3.74)
3	تكنو كيو	2.437	2.348	(% 3.65)
4	دلالة	1.090	1.075	(% 1.38)
5	الدوحة	2.840	2.810	(% 1.06)
6	الإسلامية	8.270	8.200	(% 0.85)
7	قطر للتأمين	2.295	2.276	(% 0.83)
8	لشا	1.882	1.871	(% 0.58)
9	الملاحة	10.880	10.840	(% 0.37)
10	بنك الدوحة	2.750	2.740	(% 0.36)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	مجمع المناعي	4.759	5.234	% 9.98
2	استثمار القابضة	3.435	3.655	% 6.40
3	بيمه	4.206	4.450	% 5.80
4	قطر وعمان	0.725	0.761	% 4.97
5	قامكو	1.598	1.652	% 3.38
6	مزايا	0.558	0.575	% 3.05
7	إزدان القابضة	0.856	0.880	% 2.80
8	الرعاية	5.370	5.504	% 2.50
9	ميزة	3.344	3.422	% 2.33
10	ناقلات	4.303	4.400	% 2.25

المؤشر العام يصعد 0.39 % إلى 8244 نقطة

المؤشر العُماني يواصل المكاسب بدعم القطاع المالي

1 سهم «المركز المالي» يقفز 9.09 % متصدرًا قائمة الرابحين

2 نشاط قوي للتداولات مع ارتفاع السيولة إلى 91.62 مليون ريال

أنهت بورصة مسقط تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع ملحوظ، في أداء يعكس تحسناً في معنويات المستثمرين مدعوماً بصعود القطاع المالي وزيادة النشاط على الأسهم القيادية. ويأتي هذا الأداء في سياق تحركات متوازنة للسوق، حيث تزامن ارتفاع المؤشر العام مع نشاط قوي في التداولات، ما يشير إلى عودة تدريجية للسيولة.

وسجل المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» ارتفاعاً بنسبة 0.39 % ليغلق عند مستوى 8244.35 نقطة، محققًا مكاسب بلغت 32.31 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الاثنين. ويعكس هذا الأداء قدرة السوق على الحفاظ على مسارها الإيجابي، رغم الضغوط التي تواجه بعض القطاعات.

قيادة مالية

جاء الدعم الرئيسي للمؤشر من القطاع المالي، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 0.96 %، مستفيدًا من الأداء القوي لعدد من أسهمه، في ظل تحسن الثقة في المؤسسات المالية. ويُعد هذا القطاع من الركائز الأساسية للسوق، ما يجعل تحركاته ذات تأثير مباشر على المؤشر العام.

في المقابل، تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.46 %، كما انخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.19 %، في انعكاس لضغوط محدودة على بعض الأسهم، نتيجة عمليات جني أرباح بعد مكاسب سابقة.

الأسهم الرابحة

على صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم «المركز المالي» قائمة الرابحين بعد أن قفز بنسبة 9.09 % ليغلق عند 0.06 ريال، في أداء قوي يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم. كما جاء سهم صناعة مواد البناء في المرتبة الثانية بارتفاع نسبته 8.7 % ليصل إلى 0.075 ريال.

وسجل سهم الخدمات المالية مكاسب بنسبة 7.14 % ليبلغ 0.225 ريال، كما صعد سهم الأسماك العُمانية بنسبة 6.9 % إلى 0.031 ريال، في حين ارتفع سهم تكافل عُمان للتأمين بنسبة 3.95 % ليغلق عند 0.079 ريال. ويعكس هذا الأداء اتساع نطاق الصعود ليشمل عدة قطاعات.

الأسهم المتراجعة

في المقابل، شهدت بعض الأسهم تراجعًا، حيث تصدر سهم ريسوت للأسمنت قائمة الخاسرين بعد انخفاضه بنسبة 5.45 % ليغلق عند 0.191 ريال، متأثرًا بضغوط بيعية. كما تراجع سهم المطاحن العُمانية بنسبة 4.41 % إلى 0.499 ريال.

وامتد التراجع إلى سهم المها لتسويق المنتجات النفطية الذي انخفض بنسبة 4.03 % إلى 1.19 ريال، إلى جانب سهم السوادي للطاقة الذي تراجع بنسبة 2.93 %، وسهم العنقاء للطاقة بنسبة 2.42 %. ويعكس هذا التباين في الأداء وجود عمليات تصحيح في بعض الأسهم.

نشاط التداول

شهدت السوق ارتفاعاً ملحوظاً في أحجام التداول، حيث بلغت 300.97 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ221.73 مليون ورقة في الجلسة السابقة، بزيادة نسبتها 35.74 %. كما ارتفعت قيمة التداول بنسبة 35.31 % لتصل إلى 91.62 مليون ريال، مقابل 67.71 مليون ريال في جلسة الاثنين.

هذا الارتفاع في السيولة يعكس عودة النشاط إلى السوق، ويشير إلى زيادة اهتمام المستثمرين، سواء من الأفراد أو المؤسسات، بالاستفادة من الفرص المتاحة.

الأسهم النشطة

تصدر سهم «بنك صحار الدولي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات والقيمة، بعد أن سجل تداولات بلغت 143.64 مليون سهم، بقيمة 32.33 مليون ريال، في مؤشر على تركيز السيولة على الأسهم القيادية.

هذا النشاط يعكس ثقة المستثمرين في الأسهم ذات الأساسيات القوية، والتي توفر فرصاً استثمارية مستقرة نسبياً، مقارنة ببقية الأسهم.

توازن السوق

يعكس الأداء العام لبورصة مسقط حالة من التوازن بين الصعود والتراجع، حيث دعمت مكاسب القطاع المالي الاتجاه الإيجابي، في حين حدت ضغوط بعض القطاعات الأخرى من قوة هذا الصعود. ويُعد هذا التوازن مؤشراً على استقرار نسبي في السوق.

كما أن اتساع نطاق التداولات وزيادة السيولة يشيران إلى إمكانية استمرار هذا الأداء الإيجابي، إذا ما استمرت العوامل الداعمة الحالية.

وضع إيجابي نسبي

في المجمل، تبدو بورصة مسقط في وضع إيجابي نسبي، مدعومة بزيادة النشاط وتحسن معنويات المستثمرين، رغم استمرار بعض الضغوط على قطاعات محددة. ومع استمرار هذا التوازن، قد تشهد السوق مزيدًا من التحسن خلال الفترة المقبلة.

ومع ذلك، تبقى تحركات السوق مرهونة بالتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، ما يتطلب من المستثمرين متابعة دقيقة واتخاذ قرارات مدروسة في ظل بيئة استثمارية متغيرة.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	ريسوت للإسمنت	0.202	0.191	(% 5.45)
2	السوادي للطاقة	0.205	0.199	(% 2.93)
3	العنقاء للطاقة	0.207	0.202	(% 2.42)
4	المها النفطية	1.215	1.190	(% 2.06)
5	الباطنة للطاقة	0.206	0.202	(% 1.94)
6	الأنوار لبلاط السيراميك	0.211	0.207	(% 1.90)
7	جلفار للهندسة و المقاولات	0.190	0.188	(% 1.05)
8	الشرقية للاستثمار	0.116	0.115	(% 0.86)
9	أريدو	0.368	0.365	(% 0.82)
10	اسياد	0.309	0.307	(% 0.65)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/04/13	2026/04/14	التغير
1	الأسماك العمانية	0.029	0.031	% 6.90
2	المها للسيراميك	0.290	0.300	% 3.45
3	بنك ظفار	0.205	0.211	% 2.93
4	بنك صحار	0.223	0.228	% 2.24
5	عمان والإمارات	0.155	0.158	% 1.94
6	المدينة تكافل	0.126	0.128	% 1.59
7	الكروم العمانية	3.450	3.500	% 1.45
8	المتحدة للتمويل	0.088	0.089	% 1.14
9	بنك مسقط	0.474	0.479	% 1.05
10	سيمبكورب صلالة	0.222	0.224	% 0.90

صعود وول ستريت رغم فشل المحادثات مع إيران

الأسواق الأميركية تتحدى التصعيد.. مكاسب مفاجئة وسط ضباب الحرب

1 السوق الأمريكي يصعد بأكثر من 1 % رغم التصعيد الجيوسياسي

2 مؤشر S&P 500 يتجاوز مكاسب يومية قوية بدعم أسهم التكنولوجيا

تشهد الأسواق العالمية مرحلة معقدة تتداخل فيها السياسة بالاقتصاد بشكل غير مسبوق، حيث تواصل الحرب في الشرق الأوسط، خاصة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، فرض ضغوط كبيرة على أسعار النفط، التضخم، وثقة المستثمرين. ومع ذلك، أظهرت الأسواق المالية، خصوصاً في الولايات المتحدة، قدرة لافتة على التماسك، بل وتحقيق مكاسب، في إشارة إلى أن المستثمرين بدأوا يتكيفون مع المخاطر الجيوسياسية، ويراهنون على إمكانية التوصل إلى تسوية في الأفق القريب.

هذا التباين بين المخاطر المرتفعة والأداء الإيجابي للأسواق يعكس حالة من «التفاؤل الحذر»، حيث يوازن المستثمرون بين تهديدات الحرب ومرونة الاقتصاد العالمي، خاصة الاقتصاد الأمريكي، الذي لا يزال يظهر إشارات قوة رغم الضغوط.

انتعاش الأسواق رغم التصعيد

في تطور لافت، سجلت مؤشرات وول ستريت مكاسب قوية، حيث ارتفع مؤشر S&P 500 بأكثر من 1 %، وكذلك مؤشر ناسداك، في حين صعد مؤشر داو جونز بنسبة 0.63 %.

هذا الأداء الإيجابي جاء رغم فشل المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران خلال عطلة نهاية الأسبوع، وتصاعد التوترات العسكرية، بما في ذلك فرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية وتهديدات متبادلة بين الطرفين.

ويعكس هذا السلوك في الأسواق تحولًا في عقلية المستثمرين، حيث أصبحوا أقل حساسية للأخبار السياسية قصيرة الأجل، وأكثر تركيزًا على السيناريوهات المحتملة لنهاية النزاع. ويرى محللون أن هناك «اعتياداً تدريجياً» على تقلبات الأخبار المتعلقة بالحرب، ما يقلل من تأثيرها المباشر على قرارات الاستثمار.

كما أن الأسواق بدأت تستبق أي انفراجة محتملة، إذ يخشى المستثمرون من تفويت فرصة الصعود في حال التوصل إلى اتفاق مفاجئ، وهو ما يدفعهم للبقاء في السوق رغم المخاطر.

النفط في قلب المعادلة الاقتصادية

يظل النفط العامل الأكثر تأثيراً في مسار الأسواق، حيث تجاوزت الأسعار مستوى 100 دولار للبرميل مجدداً بعد تصاعد التوترات، خاصة مع تهديد الملاحة

في مضيق هرمز، أحد أهم ممرات الطاقة في العالم.

ومنذ بداية النزاع، ارتفعت أسعار النفط بنحو 40 %، وهو ما يعكس حجم القلق بشأن الإمدادات العالمية.

هذا الارتفاع في أسعار الطاقة ينعكس مباشرة على معدلات التضخم، ويشكل تحديًا للبنوك المركزية، خاصة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي يجد نفسه أمام معادلة صعبة: كبح التضخم دون خنق النمو الاقتصادي.

ورغم ذلك، فإن بعض المؤشرات تشير إلى أن الأسواق لا تتوقع استمرار ارتفاع النفط لفترة طويلة، إذ تراجعت العقود الآجلة لاحقاً دون مستوى 100 دولار، ما عزز التفاؤل بأن الصدمة قد تكون مؤقتة.

التضخم يعود إلى الواجهة

أظهرت البيانات الاقتصادية أن التضخم في الولايات المتحدة بدأ يتأثر بالفعل بالحرب، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.3 % على أساس سنوي في مارس، مقارنة بـ2.4 % في الشهر السابق.

ويُعد هذا الارتفاع أول انعكاس مباشر للصراع على الاقتصاد الأمريكي، خاصة من خلال ارتفاع أسعار الوقود، التي كانت المحرك الرئيسي للتضخم.

ورغم أن هذه الأرقام جاءت متوافقة مع توقعات المحللين، فإن المخاوف تتركز على المستقبل، حيث يُرجح أن تظهر تأثيرات أكبر في الأشهر المقبلة مع استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة.

ويحذر اقتصاديون من أن التضخم قد يظل «لزجاً» عند مستويات مرتفعة، ما قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى تأجيل خفض أسعار الفائدة، أو حتى إبقائها مرتفعة لفترة أطول مما كان متوقعًا.

مع بداية موسم إعلان النتائج المالية، تبدو الصورة مختلطة، حيث تستفيد البنوك الكبرى من ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة نشاط الصفقات، لكن في المقابل، تواجه تحديات بسبب عدم اليقين الاقتصادي.

ويتوقع أن تحقق المؤسسات المالية أرباحًا قوية مدعومة بارتفاع دخل الفوائد ونشاط الاندماجات والاستحواذات، إلا أن التوقعات المستقبلية تظل محور الاهتمام الأكبر للمستثمرين.

ويحذر كبار التنفيذيين من أن استمرار الحرب قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والطاقة، مما يزيد من الضغوط التضخمية ويؤثر على نمو القروض والأنشطة الاقتصادية.

كما أن بعض الشركات، مثل شركات الطيران، بدأت تتأثر بالفعل بارتفاع تكاليف الوقود، ما أدى إلى تراجع أسهمها رغم تحسن بقية السوق.

السياسة النقدية تحت الضغط

تواجه البنوك المركزية، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي، تحدياً كبيراً في ظل هذه الظروف، حيث تتقاطع أهداف السيطرة على التضخم مع ضرورة الحفاظ على النمو الاقتصادي.

وقد أدت الحرب إلى تقليص التوقعات بخفض أسعار الفائدة، إذ يخشى المستثمرون من أن تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى إبقاء التضخم عند مستويات مرتفعة.

وتشير التقديرات إلى أن أي ارتفاع مستدام في أسعار النفط قد يضيف ضغوطاً إضافية على الأسعار، ما يجعل مهمة البنوك المركزية أكثر تعقيداً.

وفي هذا السياق، أصبحت قرارات السياسة النقدية أكثر ارتباطاً بالتطورات الجيوسياسية، وهو ما يزيد من حالة عدم اليقين في الأسواق.

توازن دقيق بين المخاطر والفرص

تعيش الأسواق العالمية واحدة من أكثر مراحلها حساسية وتعقيداً في السنوات الأخيرة، حيث تتشابك العوامل الاقتصادية مع التطورات الجيوسياسية بشكل مباشر وغير مسبوق. فالتوترات في الشرق الأوسط، وما تحمله من تهديدات لإمدادات الطاقة العالمية، لم تعد مجرد عامل خارجي مؤقت، بل أصبحت عنصراً مؤثراً في صياغة قرارات المستثمرين والبنوك المركزية على حد سواء. هذا التداخل يضع الاقتصاد العالمي أمام اختبار حقيقي لقدرته على امتصاص الصدمات، خاصة في ظل بيئة لا تزال تعاني من آثار التضخم المرتفع وتشديد السياسات النقدية.

ورغم هذه الضغوط، أظهرت الأسواق قدراً لافتاً من المرونة، مدفوعة بعدة عوامل، أبرزها قوة الاقتصاد الأمريكي، واستمرار أرباح الشركات عند مستويات مقبولة، إلى جانب توقعات بأن أي تصعيد لن يخرج عن السيطرة الكاملة. كما أن شريحة واسعة من المستثمرين باتت تتبنى نهجاً أكثر براغماتية، قائماً على استغلال التقلبات بدلاً من تجنبها، ما عزز من استقرار الأسواق نسبياً حتى في ظل الأخبار السلبية. هذه الديناميكية تعكس تحولاً في سلوك السوق، حيث لم تعد ردود الفعل آنية وحادة كما في السابق، بل أصبحت أكثر ارتباطًا بالتوقعات طويلة الأجل.

لكن في المقابل، يبقى هذا التوازن هشًا بطبيعته، إذ يمكن لأي تطور مفاجئ سواء كان عسكرياً أو سياسياً أن يعيد خلط الأوراق سريعًا. فارتفاع أسعار النفط بشكل حاد، أو توسع نطاق الصراع، قد يدفع التضخم إلى مستويات أعلى، ويجبر البنوك المركزية على تشديد سياساتها لفترة أطول، وهو ما قد يضغط على النمو الاقتصادي ويعيد التقلبات بقوة إلى الأسواق. كذلك، فإن أي تراجع في ثقة المستثمرين قد يؤدي إلى موجات بيع سريعة، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على التداولات السريعة والخوارزميات.

في هذا السياق، تبدو المرحلة المقبلة مليئة بالتحديات، لكنها في الوقت نفسه لا تخلو من الفرص. فالتقلبات الحالية تخلق بيئة خصبة لإعادة تقييم الأصول، وفتح المجال أمام استراتيجيات استثمارية أكثر انتقائية ومرونة. المستثمرون الذين يمتلكون القدرة على قراءة المشهد بعمق، وموازنة المخاطر مع العوائد المحتملة، قد يجدون فرصًا في قطاعات مثل الطاقة، والتكنولوجيا، وحتى بعض الأسواق الناشئة التي تستفيد من إعادة توزيع الاستثمارات العالمية.

في النهاية، يمكن القول إن الأسواق تقف اليوم على خيط رفيع بين المخاطر والفرص؛ خيط يتطلب حذراً في الحركة، لكنه في الوقت ذاته يمنح فرصة لمن يجيد التوازن عليه.

سلوك المستثمرين: بين الخوف والطمع

تعكس تحركات الأسواق حالة نفسية معقدة لدى المستثمرين، حيث يتأرجحون بين القلق من التصعيد العسكري، والرغبة في الاستفادة من الفرص الاستثمارية.

وقد أدت التقلبات الحادة في أسعار النفط والأسهم إلى زيادة نشاط التداول، حيث يسعى المستثمرون إلى إعادة تموضع محافظهم بسرعة استجابة للأحداث.

وفي الوقت نفسه، تشير البيانات إلى أن العديد من المستثمرين أصبحوا يتعاملون مع الحرب كعامل مؤقت، وليس تهديدًا دائمًا، خاصة مع وجود وقف إطلاق نار هش في بعض الفترات.

كما أن الأسواق باتت أكثر اعتمادًا على "التوقعات المستقبلية" بدلًا من ردود الفعل اللحظية، وهو ما يفسر صعود الأسهم رغم الأخبار السلبية.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالى	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	222.14	222.21	215.46	+4.51	+2.07%	4.14M	13/04
مجموعة شيفرون	191.78	192.61	189.72	+3.23	+1.71%	12M	13/04
شركة كاتربيلر	791.73	798.54	785.33	+1.07	+0.14%	1.82M	13/04
مجموعة مايكروسوفت	384.37	384.54	371.02	+13.50	+3.64%	35.75M	13/04
شركة والت ديزني	101.18	101.27	98.53	+2.01	+2.03%	6.79M	13/04
شركة سيسكو سيستمز	82.35	82.39	81.25	+0.13	+0.16%	20M	13/04
مجموعة غولدمان ساكس إنك	890.79	896.94	865.34	-17.01	-1.87%	4.24M	13/04
جي بي مورغان تشيس وشركاه	313.68	313.74	305.46	+3.81	+1.23%	8.32M	13/04
شركة كوكا كولا	76.41	77.45	75.83	-1.06	-1.37%	12.7M	13/04
شركة ماكدونالدز	304.51	304.90	302.10	-1.17	-0.38%	2.87M	13/04
شركة ميرك اند كو	120.15	121.30	119.06	-1.27	-1.05%	6.36M	13/04
مجموعة 3 ام	152.79	152.79	148.71	+2.47	+1.64%	2.49M	13/04
آبل	259.20	260.18	256.66	-1.28	-0.49%	36.23M	13/04
شركة أمازون دوت كوم	239.89	240.00	235.75	+1.51	+0.63%	42.17M	13/04
شركة أمجين	349.82	352.62	345.49	-1.20	-0.34%	2.55M	13/04

بقيادة اليابان وكوريا الجنوبية.. وسط تفاؤل سياسي متجدد

تفاؤل حذر يقود الأسواق العالمية إلى مكاسب واسعة

1 رهانات على انفراج سياسي بين واشنطن وطهران تدعم شهية المخاطرة عالمياً

2 قطاع الرفاهية تحت الضغط... تراجع LVMH بنحو 2 % بعد نتائج دون التوقعات

3 الأسواق تسعّر سيناريو إيجابي رغم استمرار العقوبات الأميركية على إيران

تشهد الأسواق العالمية موجة صعود لافتة، تعكس تحولًا واضحًا في مزاج المستثمرين نحو التفاؤل، رغم استمرار التوترات الجيوسياسية في مناطق حساسة، وعلى رأسها الشرق الأوسط. ويأتي هذا الأداء مدعوماً بتزايد التوقعات بإمكانية استئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب استمرار الزخم الإيجابي في وول ستريت، ما انعكس مباشرة على الأسواق الآسيوية والأوروبية.

زخم آسيوي

امتدت موجة التفاؤل إلى الأسواق الآسيوية، التي سجلت مكاسب ملحوظة بدعم من صعود وول ستريت وتزايد الآمال في استئناف المحادثات بين واشنطن وطهران. هـذا التفاعل السريع يعكس مدى حساسية الأسواق الآسيوية للتطورات السياسية العالمية، خصوصاً تلك المرتبطة بالطاقة والتجارة.

وارتفع مؤشر نيكاي 225 الياباني بنسبة 2.4 % ليصل إلى 57,842.72 نقطة، في أداء يعكس قوة الاقتصاد الياباني واستفادة شركاته التصديرية من استقرار الطلب العالمي. كما صعد مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي بنسبة 3.4 % إلى 6,004.30 نقاط، مدفوعاً بارتفاع أسهم شركات التكنولوجيا والرقائق الإلكترونية.

أما مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ فقد ارتفع بنسبة 0.4 %، في حين زاد مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.6 % رغم تباطؤ نمو الصادرات الصينية، وهو ما يشير إلى أن الأسواق باتت تركز على العوامل المستقبلية أكثر من البيانات الحالية.

وسجل مؤشر S&P/ASX 200 الأسترالي مكاسب بنسبة 0.3 %، بينما ارتفع مؤشر تاي إكس التايواني بنسبة 2.2 %، مدعومًا بانتعاش قطاع أشباه الموصلات.

وارتفعت المـؤشرات الصينية في ختام تعاملات الثلاثاء، مع تحسن ثقة المستثمرين بفضل الآمال في استمرار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، على الرغم من ظهور مؤشرات ضعف في الصادرات الصينية خلال شهر مارس.

وصعد مؤشر «شنغهاي المركب» بنحو 0.95 % عند 4026 نقطة، فيما زاد «سي إس آي 300» بنحو 1.2 % عند 4701 نقطة، وأضاف «شنتشن المركب» نحو 1.4 % ليغلق عند 2704 نقاط.

بينما انخفضت قيمة العملة الأمريكية أمام نظيرتها الصينية بنسبة 0.2 % لتتداول عند 6.8163 يوان، في تمام الساعة 12:37 مساء بتوقيت مكة المكرمة، بعدما لامست 6.8159 يوان، وهو أفضل سعر صرف للعملة الصينية أمام الدولار منذ 3 سنوات.

وارتفعت أسهم شركات الذكاء الاصطناعي بنسبة 2.2 %، بينما صعدت أسهم قطاع أشباه الموصلات بنسبة 2.6 %، بحسب «رويترز».

ثقة نقدية

كما استفادت العملات الآسيوية من هذه الأجواء الإيجابية، حيث سجل اليوان الصيني أعلى مستوى له في ثلاث سنوات مقابل الدولار، في انعكاس مباشر لتحسن ثقة المستثمرين. ويشير هذا الأداء إلى تدفقات رأسمالية متزايدة نحو الأسواق الناشئة، خصوصاً في آسيا، التي باتت تُعد مركز جذب رئيسي للاستثمارات العالمية.

ارتفاع العملات الآسيوية لا يعكس فقط تحسن التوقعات الاقتصادية، بل أيضاً تراجع المخاوف من تشديد السياسة النقدية الأميركية، وهو ما يمنح الاقتصادات الآسيوية مساحة أكبر للنمو دون ضغوط تضخمية مفرطة.

تحول استثماري

في هذا السياق، بدأ المستثمرون بـإعـادة تـوزيـع محافظهم الاستثمارية، مع زيادة الانكشاف على الأصـول الآسيوية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة النظيفة. كما أن التقييمات الجذابة مقارنة بالأسواق الغربية ساهمت في تعزيز هذا التوجه.

وتشير بيانات الأسواق إلى أن صناديق الاستثمار العالمية ضخت مليارات الـدولارات في الأسهم الآسيوية خلال الأيـام الأخيرة، في مـؤشر واضـح على تحول استراتيجي في توجهات رأس المال العالمي.

صعود أوروبي

على الجانب الآخـر، افتتحت الأسواق الأوروبية تعاملاتها على ارتفاع، مدعومة بتوقعات استئناف محادثات السلام بين الولايات المتحدة وإيران، رغم دخول قرار الحصار الأمـيركي على الموانئ الإيرانية حيز التنفيذ، وهو ما يعكس قدرة الأسواق على استيعاب التناقضات السياسية.

وارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.7 %، في حين صعد مؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني بنسبة 0.3 %، وسجل مؤشر داكس الألماني مكاسب قوية بنسبة 1.1 %، مدعومًا بأداء شركات الصناعة والتكنولوجيا.

أما مؤشر كاك 40 الفرنسي فقد ارتفع بنسبة 0.6 %، في إشارة إلى تحسن معنويات المستثمرين في منطقة اليورو، رغم استمرار التحديات الاقتصادية.

محركات قطاعية

وعـلـى صعيد الـشركـات، بـرزت تحركات لافـتـة في بعض الأسهم القيادية، حيث ارتفع سهم شركة Novo Nordisk بنحو 2 % بعد إعلان شراكة مع OpenAI لتسريع تطوير علاجات جديدة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يعكس تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في قطاع الرعاية الصحية.

في المقابل، تراجعت أسهم LVMH بنحو 2 % عقب نتائج فصلية دون التوقعات، وهو ما يعكس الضغوط التي يواجهها قطاع السلع الفاخرة في ظل تباطؤ الطلب العالمي، خاصة من الأسواق الآسيوية.

رهان سياسي

اللافت في أداء الأسـواق هو اعتمادها المتزايد على التوقعات السياسية، حيث باتت أي إشارات إلى انفراج دبلوماسي كفيلة بتحريك الأسواق بشكل كبير. ويُعد ملف العلاقات الأميركية الإيرانية من أبرز العوامل المؤثرة حالياً، نظراً لتأثيره المباشر على أسعار النفط والتجارة العالمية.

ويـرى محللون أن الأسـواق تسعّر بالفعل سيـنـاريـو إيجـابياً، يتمثـل في تخفيف التوترات وعودة المفاوضات، وهو ما قد يدعم النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة المقبلة.

توازن دقيق

تعيش الأسواق العالمية مرحلة دقيقة تتسم بتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث يشكل الصراع في الشرق الأوسط اختبارًا حقيقيًا لقدرة الاقتصاد العالمي على الصمود. ورغم المخاطر، أظهرت الأسواق مرونة ملحوظة، مدعومة بتوقعات المستثمرين بإمكانية احتواء الأزمة.

لكن هذا التوازن يظل هشًا، إذ يمكن لأي تطور مفاجئ أن يغير المشهد بسرعة، ما يجعل المرحلة المقبلة مليئة بالتحديات، لكنها في الوقت نفسه تحمل فرصاً كبيرة للمستثمرين الذين يجيدون قراءة المشهد المعقد.

تدفقات مالية

من جهة أخرى، تشير البيانات إلى استمرار تدفق السيولة نحو الأسواق، مدعومة بسياسات نقدية أقل تشدداً وتوقعات بخفض أسعار الفائدة في بعض الاقتصادات الكبرى. هذا العامل يوفر دعمًا إضافيًا للأسهم، خاصة في ظل غياب بدائل استثمارية جذابة.

كما أن صناديـق التحـوط والمؤسسات المالية الكبرى باتت أكثر ميلاً للمخاطرة، وهو ما يعزز من زخم الأسواق على المدى القصير.

آفاق مستقبلية

في ظل هذه المعطيات، تبدو الآفاق المستقبلية للأسواق العالمية إيجابية، لكن مع ضرورة توخي الحذر. فالتقلبات السياسية والاقتصادية لا تزال قائمة، وقد تؤدي إلى تصحيحات مفاجئة.

ومع ذلك، فإن استمرار الزخم الحالي قد يدفع المؤشرات إلى تسجيل مستويات قياسية جديدة، خاصة إذا ما تم تحقيق تقدم فعلي في المسارات الدبلوماسية.

في المحصلة، تعكس الأسواق العالمية حالة من التفاؤل الحذر، حيث تتوازن بين المخاطر والفرص، في مشهد معقد يتطلب قراءة دقيقة وتحليلاً عميقاً من قبل المستثمرين وصناع القرار على حد سواء.

من جانب آخر، دعت شركات الطيران الأوروبية الاتحاد الأوروبي إلى التدخل العاجل لاحتواء تداعيات الحرب الأمريكية ضد إيران، وسط مخاوف من نقص وقود الطائرات في القارة العجوز.

وطالب تحالف «شركات طيران من أجل أوروبا» (A4E)، الذي يضم شركات مثل «لوفتهانزا» و«إيزي جيت»، باتخاذ حزمة إجراءات طارئة، تشمل مراقبة إمدادات وقود الطائرات على مستوى الاتحاد ككل.

ودعا التحالف في وثيقة اطلعت عليها وكالة «رويترز»، إلى دراسة آلية شراء جماعي لوقود الطائرات على مستوى الاتحاد الأوروبي، على غرار نموذج شراء الغاز المشترك الذي تم تطبيقه بعد خفض الإمدادات الروسية في 2022.

كما طالبت الشركات بتعديل القواعد الحالية الخاصة بمخزونات النفط الطارئة، التي تلزم الدول بالاحتفاظ باحتياطيات تكفي 90 يوماً، لكنها لا تتضمن متطلبات محددة لوقود الطائرات.

4 صعود قوي في آسيا... نيكاي يقفز 2.4 % وكوسبي يرتفع 3.4 % بدعم التكنولوجيا

5 اليوان يسجل أعلى مستوى في 3 سنوات مع تدفقات استثمارية نحو الأسواق الناشئة

6 أوروبا تبدأ على مكاسب... ستوكس 600 يرتفع 0.7 % وداكس الألماني يصعد 1.1 %

7 أسهم الرعاية الصحية تتقدم... Novo Nordisk ترتفع 2 % بشراكة مع الذكاء الاصطناعي

النفط يتراجع إلى 98 دولارا لبرنت وسط رهانات على عودة المفاوضات

توازن هش يحكم أسواق النفط العالمية

الأسواق بين تفاؤل سياسي حذر ومخاطر تصعيد قد تعيد الأسعار للارتفاع

تضخم الطاقة يسجل أعلى مستوى في 25 عاماً وفق بيانات «يو بي إس»

أسعار الوقود تتجاوز 200 دولار للبرميل في أوروبا مع ضغط تضخمي واسع

الإمدادات العالمية تتراجع بأكثر من 10 ملايين برميل يوميًا نتيجة الحرب والقيود

تشهد أسواق الطاقة العالمية مرحلة غير مسبوقة من التعقيد، حيث تتداخل التطورات الجيوسياسية مع العوامل الاقتصادية الأساسية، لتخلق بيئة متقلبة يصعب التنبؤ باتجاهاتها على المدى القصير. وبينما تواصل الحرب في المنطقة إعادة تشكيل توازنات العرض والطلب، تتجه الأنظار إلى المسار الدبلوماسي باعتباره العامل الأكثر تأثيراً في تحديد مستقبل الأسعار. هذا التداخل بين السياسة والاقتصاد لم يعد ظرفياً، بل أصبح سمة دائمة في تسعير الطاقة، حيث تتحرك الأسواق اليوم وفق سيناريوهات سياسية بقدر ما تتحرك وفق بيانات العرض والطلب.

تحول حاد

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات الثلاثاء بشكل لافت، حيث هبط خام برنت إلى نحو 98 دولاراً للبرميل، فيما تراجع خام غرب تكساس إلى 97 دولاراً، في انعكاس مباشر لتزايد التوقعات بإمكانية استئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران. هذا التحول السريع في الاتجاه يعكس حساسية السوق المفرطة للأخبار السياسية، حيث يكفي تغير طفيف في التوقعات ليدفع الأسعار إلى التحرك بشكل حاد.

ورغم أن هذا التراجع قد يبدو إيجابياً للمستهلكين، فإنه في الواقع يعكس حالة عدم استقرار عميقة، إذ إن الأسعار لا تستند إلى تحسن فعلي في الإمدادات، بل إلى رهانات مستقبلية قد لا تتحقق، وهو ما يعني أن أي خيبة أمل في المسار السياسي قد تعيد الأسعار للارتفاع بسرعة أكبر.

إشارات دبلوماسية

التقارير التي تحدثت عن مناقشات محتملة بين واشنطن وطهران لعقد جولة جديدة من المفاوضات قبل انتهاء هدنة مؤقتة، شكلت نقطة تحول في تسعير الأسواق للمخاطر. فالمستثمرون باتوا يتعاملون مع هذه الإشارات كعوامل مباشرة في تحديد الأسعار، وليس مجرد خلفية سياسية.

كما عززت تصريحات القيادات السياسية من هذا التوجه، حيث أبدى الطرفان استعداداً مبدئياً لمواصلة الحوار، وهو ما انعكس فوراً على الأسعار. ومع ذلك، تبقى هذه الإشارات غير كافية لضمان استقرار طويل الأمد، إذ إن التاريخ القريب يظهر أن المفاوضات في هذا الملف غالباً ما تكون عرضة للتعثر.

سوق مضطرب

ورغم هذا التفاؤل، لا تزال أساسيات السوق تشير إلى اضطرابات عميقة، حيث دخلت الحرب أسبوعها السابع، مخلفة تأثيرات واسعة على البنية التحتية للطاقة وسلاسل الإمداد العالمية. هذه الاضطرابات لم تقتصر على مناطق الإنتاج، بل امتدت إلى النقل والتكرير والتوزيع.

إغلاق مضيق هرمز، ولو بشكل جزئي، يمثل أحد أخطر التطورات، نظراً لأهميته الاستراتيجية، إذ يمر عبره جزء كبير من النفط العالمي. وأي تعطيل في هذا الممر يؤدي إلى تأثيرات متسلسلة تشمل ارتفاع التكاليف وتأخير الإمدادات وزيادة المخاطر التأمينية.

اختناق الإمدادات

تشير البيانات إلى تراجع تدفقات النفط عبر المضيق إلى نحو 3.8 ملايين برميل يوميًا، مقارنة بأكثر من 20 مليون برميل قبل الأزمة. هذا الانخفاض الحاد لا يعكس فقط تراجع الكميات، بل يكشف عن اختلال هيكلي في سلاسل الإمداد.

كما أدى هذا الوضع إلى ارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير، مع زيادة أقساط التأمين على الناقلات، وهو ما ينعكس في النهاية على أسعار الوقود للمستهلكين. وتزداد خطورة هذا الوضع مع استمرار القيود، ما قد يدفع بعض الدول إلى البحث عن مسارات بديلة أقل كفاءة وأكثر تكلفة.

صدمة مزدوجة

أحد أبرز ملامح الأزمة الحالية هو تزامن صدمة العرض مع تراجع الطلب، حيث خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي بنحو 80 ألف برميل يومياً خلال 2026. هذا التراجع يعكس تأثير ارتفاع الأسعار على النشاط الاقتصادي العالمي. كما توقعت الوكالة انخفاضاً أكبر خلال الربع الثاني قد يصل إلى 1.5 مليون بر ميل يومياً، في إشارة إلى تباطؤ حاد في بعض الاقتصادات الكبرى. هذا التزامن بين ضعف الطلب واضطراب العرض يخلق بيئة غير مستقرة، يصعب فيها تحديد اتجاه واضح للأسعار.

سوق الوقود

انعكست هذه التطورات بشكل مباشر على أسعار الوقود، حيث ارتفعت أسعار البنزين والديزل في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياتها منذ 2022، في حين تجاوزت أسعار وقود الطائرات والديزل في أوروبا حاجز 200 دولار للبرميل. هذا الارتفاع لا يقتصر تأثيره على المستهلكين، بل يمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

ارتفاع تكاليف الوقود يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، ما ينعكس في النهاية على أسعار السلع والخدمات، ويزيد من الضغوط التضخمية على مستوى العالم.

تضخم ممتد

وفقاً لبيانات «يو بي إس»، ارتفع تضخم أسعار الطاقة عالمياً إلى أعلى مستوى له في نحو 25 عاماً، مع تسجيل زيادات شهرية قياسية في عدد كبير من الاقتصادات. هذا الارتفاع يعكس اتساع نطاق الأزمة، حيث لم تعد تقتصر على منطقة معينة.

كما أن هذا التضخم يضع البنوك المركزية أمام خيارات صعبة، إذ إن رفع الفائدة قد يبطئ الاقتصاد، بينما إبقاؤها منخفضة قد يزيد من الضغوط التضخمية.

تراجع المخزون

في الوقت ذاته، شهدت المخزونات العالمية تراجعاً حاداً بنحو 85 مليون برميل خلال مارس، نتيجة السحب المكثف لتعويض نقص الإمدادات. هذا التراجع يعكس استنزافاً سريعاً للاحتياطيات.

ومع استمرار هذا الاتجاه، قد تواجه الأسواق صعوبة في التعامل مع أي صدمات إضافية، خاصة في ظل محدودية القدرة على زيادة الإنتاج بسرعة.

تكاليف مرتفعة

كما ارتفعت هوامش التكرير إلى مستويات قياسية، نتيجة نقص الخام وارتفاع الطلب على المنتجات الوسيطة، وهو ما زاد من الضغوط على الأسعار النهائية. هذه التكاليف المرتفعة تعكس اختلالاً في سلسلة القيمة بالكامل، من الإنتاج إلى الاستهلاك.

توازن دقيق

تعيش الأسواق حالياً حالة من التوازن الدقيق بين قوى متعارضة، حيث تدعم الآمال السياسية الاتجاه النزولي، بينما تفرض أساسيات السوق ضغوطاً صعودية قوية. هذا التوازن يجعل أي تحرك في أحد الاتجاهين مرهونًا بتطورات سريعة وغير متوقعة.

سيناريوهات مفتوحة

في حال نجاح المسار الدبلوماسي، قد نشهد عودة تدريجية للإمدادات واستقراراً نسبيًا في الأسعار. أما في حال فشل المفاوضات، فإن الأسواق قد تواجه موجة جديدة من الارتفاعات الحادة، مع احتمال تجاوز مستويات قياسية جديدة.

خريطة جديدة

الأزمة الحالية قد تؤدي إلى إعادة تشكيل خريطة الطاقة العالمية، حيث ستسعى الدول إلى تنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على الممرات الحيوية. كما قد تتسارع الاستثمارات في الطاقة البديلة، في محاولة لتقليل التعرض للمخاطر الجيوسياسية.

نظرة شاملة

في المحصلة، تعكس أسواق النفط حالة معقدة من التفاعل بين السياسة والاقتصاد، حيث تتداخل العوامل الجيوسياسية مع أساسيات السوق في تحديد الاتجاهات. وبينما يوفر التفاؤل السياسي بعض الدعم، فإن المخاطر لا تزال قائمة، ما يجعل المرحلة المقبلة مفتوحة على جميع الاحتمالات في بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين.

انهيار الإنتاج

في المقابل، سجلت الإمدادات العالمية تراجعاً حاداً، حيث انخفض الإنتاج بنحو 10.1 ملايين برميل يوميًا في مارس، نتيجة الهجمات والقيود المفروضة على حركة الناقلات. هذا الانخفاض الكبير يعكس حجم الضرر الذي لحق بالبنية التحتية للطاقة.

كما تراجع إنتاج تحالف "أوبك+" بشكل ملحوظ، إلى جانب انخفاض إنتاج الدول غير الأعضاء، ما أدى إلى فجوة واضحة في السوق. هذه الفجوة قد تستمر لفترة طويلة، خاصة إذا استمرت القيود الحالية دون حل.

صعود المعدن الأصفر إلى 4788.76 دولار للأوقية بعد تعافيه من أدنى مستوى أسبوعي

الذهب يرتفع مع تراجع الدولار... والأسواق تراهن على انفراج سياسي

1 ضعف العملة الأميركية يعزز جاذبية المعادن النفيسة ويقود موجة صعود

2 الفضة تقفز 3.2 % وتقود مكاسب المعادن وسط تحسن شهية المخاطرة

شهدت أسواق المعادن النفيسة تحركات لافتة خلال تعاملات الثلاثاء، حيث عاد الذهب إلى الارتفاع بقوة بعد تراجعه في الجلسة السابقة، في انعكاس واضح لتحولات سريعة في معنويات المستثمرين، مدفوعة بعوامل سياسية ونقدية متداخلة. ويأتي هذا الأداء في وقت حساس تشهده الأسواق العالمية، حيث تتقاطع التوترات الجيوسياسية مع تغيرات في أسعار العملات والطاقة.

تعافٍ سريع

ارتفع سعر الذهب بأكثر من 1 %، متعافياً من أدنى مستوى له في نحو أسبوع، والذي سجله في الجلسة السابقة، في إشارة إلى قوة الطلب على المعدن النفيس كملاذ آمن. وسجل الذهب في المعاملات الفورية ارتفاعاً بنسبة 1.1 % ليصل إلى 4788.76 دولار للأوقية، بينما صعدت العقود الآجلة الأميركية للذهب تسليم يونيو بنسبة 1 % لتبلغ 4812.80 دولار.

هذا التعافي السريع يعكس مرونة سوق الذهب، وقدرته على استعادة زخمه في ظل أي تغير في التوقعات الاقتصادية أو السياسية، خاصة في ظل البيئة الحالية التي تتسم بعدم اليقين.

ضغط الدولار

أحد أبرز العوامل التي دعمت ارتفاع الذهب تمثلت في تراجع الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى له في أكثر من شهر، وهو ما جعل المعدن المقوم بالعملة الأميركية أكثر جاذبية للمستثمرين من حائزي العملات الأخرى.

العلاقة العكسية بين الذهب والـدولار لعبت دوراً محورياً في هذا الصعود، حيث أدى ضعف العملة الأميركية إلى تعزيز الطلب العالمي على الذهب، خصوصًا من قبل المستثمرين في الأسواق الناشئة.

تهدئة تضخمية

في الوقت ذاته، ساهم تراجع أسعار النفط في تخفيف المخاوف بشأن التضخم، وهو ما أزال أحد الضغوط التي كانت تحد من صعود الذهب. فمع انخفاض توقعات التضخم، تتراجع احتمالات تشديد السياسة النقدية، ما يدعم الأصول غير المدرة للعائد مثل الذهب.

هذا العامل يعكس توازناً دقيقاً في الأسواق، حيث إن انخفاض التضخم قد يقلل من الحاجة إلى الذهب كأداة تحوط، لكنه في الوقت نفسه يدعم الأسعار عبر إضعاف الدولار.

توتر سياسي

جاءت هذه التحركات في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، بعد استعداد الجيش الأميركي لبدء حصار على الموانئ الإيرانية، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة من طهران وهدد الهدنة الهشة القائمة.

تحركات المعادن

لم يقتصر الصعود على الذهب فقط، بل شمل باقي المعادن النفيسة، حيث ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 3.2 % لتصل إلى 77.98 دولار للأوقية، في أداء قوي يعكس زيادة الطلب الصناعي والاستثماري.

كما صعد البلاتين بنسبة 0.7 % إلى 2084.90 دولار، بينما ارتفع البلاديوم بنسبة 0.6 % إلى 1583.82 دولار، في تحركات تعكس تباين العوامل المؤثرة على كل معدن، بين الطلب الصناعي والتحوط الاستثماري.

ورغم أن هذه التطورات دفعت الذهب للانخفاض في الجلسة السابقة، فإن الأسواق سرعان ما أعادت تسعير المخاطر، مع تزايد الآمال في إمكانية احتواء التصعيد أو التوصل إلى حل سياسي.

رؤية تحليلية

في هذا السياق، قال أولي هانسن، المحلل لدى ساكسو بنك، إن التركيز لا يزال منصباً بقوة على التطورات في الشرق الأوسط وآفاق التوصل إلى حل، مشيراً إلى أن تخفيف التوتر قد يكون داعماً في نهاية المطاف للمعادن النفيسة، خاصة إذا انعكس سلباً على الدولار.

وتعكس هذه الرؤية قناعة متزايدة لدى المستثمرين بأن العوامل السياسية باتت تلعب دورًا أكبر في تحديد اتجاهات الأسواق، مقارنة بالعوامل الاقتصادية التقليدية.

تحول استثماري

تشير هذه التحركات إلى تحول في استراتيجيات المستثمرين، الذين بدأوا في زيادة تعرضهم للمعادن النفيسة كجزء من سياسة تنويع المخاطر، خاصة في ظل التقلبات الحالية في أسواق الأسهم والعملات.

كما أن ارتفاع أسعار الفضة بشكل أكبر من الذهب يعكس توجهاً نحو المعادن ذات الاستخدام الصناعي، في ظل توقعات بتحسن النشاط الاقتصادي العالمي.

توازن الأسواق

تعيش الأسواق حالياً حالة من التوازن الدقيق بين المخاطر والفرص، حيث تدعم الآمال في انفراج سياسي الاتجاه الصعودي، بينما تظل التوترات قائمة وتشكل مصدر قلق دائم.

هذا التوازن يجعل تحركات الذهب عرضة للتقلب السريع، إذ يمكن لأي تطور مفاجئ أن يدفع الأسعار في اتجاهات مختلفة خلال فترة قصيرة.

تدفقات ملاذ

في ظل هذه الظروف المتشابكة، يواصل الذهب ترسيخ مكانته كأحد أبرز الملاذات الآمنة في النظام المالي العالمي، إذ تتجه إليه التدفقات الاستثمارية بشكل ملحوظ كلما ارتفعت مستويات عدم اليقين، سواء على الصعيد الجيوسياسي أو الاقتصادي.

ولا يقتصر هذا التوجه على المستثمرين الأفراد، بل يشمل أيضاً المؤسسات المالية الكبرى وصناديق التحوط، التي تعمد إلى زيادة مراكزها في الذهب كوسيلة للتحوط من تقلبات الأسواق، خصوصا في فترات التوترات الحادة.

وتشير بيانات السوق إلى أن الطلب الاستثماري على الذهب يشهد نمطًا تصاعديًا خلال الأزمات، حيث يتم التعامل معه كأداة للحفاظ على القيمة، في ظل تآكل القوة الشرائية للعملات أو تراجع أداء الأصول عالية المخاطر. كما أن ارتباط الذهب المنخفض نسبياً بباقي فئات الأصول يجعله عنصراً أساسياً في استراتيجيات تنويع المحافظ، ما يعزز من تدفق السيولة نحوه في الأوقات الحساسة.

ومن جانب آخر، تلعب البنوك المركزية دوراً متزايد الأهمية في دعم أسعار الذهب، حيث واصلت العديد من الدول، خاصة في الأسواق الناشئة، تعزيز احتياطياتها من المعدن النفيس خلال السنوات الأخيرة. ويأتي هذا التوجه في إطار سعي هذه الدول إلى تقليل الاعتماد على الدولار وتنويع أصولها الاحتياطية، وهو ما يمنح الذهب دعمًا هيكليًا طويل الأجل، يتجاوز التحركات قصيرة المدى المرتبطة بالمضاربات.

كما أن هذا الطلب الرسمي يعكس تحولًا استراتيجياً في إدارة الاحتياطيات العالمية، حيث بات الذهب يُنظر إليه ليس فقط كأداة تحوط، بل كركيزة أساسية في استقرار الأنظمة النقدية، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة وإعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية.

آفاق مستقبلية

بالنظر إلى المستقبل، تبدو التوقعات العامة للذهب إيجابية، لكنها محاطة بدرجة عالية من الحذر، في ظل تعدد العوامل المؤثرة على اتجاهاته. فاستمرار ضعف الدولار الأميركي، الذي يُعد أحد أبرز المحركات التقليدية لأسعار الذهب، قد يوفر بيئة داعمة لمزيد من الارتفاعات، خاصة إذا تزامن ذلك مع توجه البنوك المركزية نحو تخفيف السياسات النقدية أو الإبقاء على معدلات فائدة منخفضة نسبياً.

كما أن أي تقدم ملموس في المسارات الدبلوماسية، خصوصاً فيما يتعلق بالتوترات في الشرق الأوسط، قد يعيد تشكيل شهية المستثمرين للمخاطرة، لكن تأثيره على الذهب يظل معقدًا؛ إذ قد يؤدي خفض التوتر إلى تقليص الطلب على الملاذات الآمنة من جهة، لكنه قد يضغط على الدولار من جهة أخرى، ما يدعم أسعار الذهب بشكل غير مباشر.

في المقابل، تظل المخاطر قائمة، حيث إن أي تصعيد مفاجئ في الأزمات الجيوسياسية، أو عودة الضغوط التضخمية بشكل قوي، قد يدفع البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً، وهو ما قد ينعكس سلبًا على الذهب على المدى القصير، عبر تعزيز جاذبية الأصول المدرة للعائد.

كذلك، فإن تطورات الاقتصاد العالمي، بما في ذلك معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة، ستلعب دورًا حاسمًا في تحديد اتجاه الطلب على الذهب، سواء من الجانب الاستثماري أو الصناعي.

في المحصلة، يعكس أداء الذهب الحالي حالة من التفاؤل الحذر، حيث تتقاطع العوامل السياسية والاقتصادية والنقدية في تشكيل مساره المستقبلي، وبينما تبقى التوقعات داعمة على المدى المتوسط، فإن طبيعة المرحلة الحالية تفرض على المستثمرين وصناع القرار متابعة دقيقة ومستمرة للتطورات، نظراً لإمكانية تغير الاتجاهات بشكل سريع في بيئة عالمية تتسم بعدم الاستقرار.

البيتكوين ترتفع إلى ٧٤.٥ ألف دولار مقتربة من أعلى مستوى منذ مارس

ترابط الأسواق يدفع العملات المشفرة إلى الصعود

1 الإيثريوم تقفز 5.5 % مع عودة الزخم للأصول الرقمية

2 العملات المشفرة تستفيد من تفاؤل سياسي بشأن اتفاق أميركي إيراني

تشهد أسواق العملات المشفرة موجة انتعاش جديدة، تعكس تحولاً واضحاً في شهية المستثمرين نحو الأصول عالية المخاطر، في ظل تحسن نسبي في التوقعات السياسية والاقتصادية. ويأتي هذا الأداء في سياق عالمي معقد، حيث تتداخل العوامل الجيوسياسية مع تحركات السيولة العالمية، لتعيد تشكيل خريطة الاستثمار في الأصول الرقمية. كما أن هذا الانتعاش لا يُنظر إليه فقط كحركة سعرية مؤقتة، بل كمؤشر على عودة تدريجية للثقة في هذا القطاع بعد فترات من التذبذب الحاد، ما يعكس تغيراً أعمق في سلوك المستثمرين وتوجهاتهم نحو المخاطرة.

زخم رقمي

ارتفعت العملات المشفرة خلال تعاملات الثلاثاء، مدعومة بصعود الأصول عالية المخاطر عالميًا، وسط آمال متزايدة بالتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، قد يسهم في تخفيف التوترات التي تهدد تدفق إمدادات الطاقة والأسمدة عبر مضيق هرمز. هذا التفاعل يعكس كيف أصبحت العملات الرقمية حساسة للأحداث الجيوسياسية، رغم أنها في الأصل نشأت كبديل عن الأنظمة المالية التقليدية.

هذا الارتفاع يعكس أيضاً ارتباطاً متزايداً بين العملات الرقمية وبقية الأسواق المالية، حيث لم تعد تتحرك بمعزل عن الأسهم أو السلع، بل أصبحت جزءاً من منظومة استثمارية أوسع تتأثر بالسيولة العالمية والتطورات السياسية. ومع دخول مستثمرين مؤسسيين بشكل أكبر، أصبح هذا الترابط أكثر وضوحاً، ما يعزز من دور العملات المشفرة كأصل مالي متكامل ضمن المحافظ الاستثمارية.

صعود البيتكوين

سجلت البيتكوين ارتفاعاً بنسبة 1.61 % لتصل إلى 74.543 ألف دولار، بعدما لامست في وقت سابق 74.945 ألف دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ 17 مارس. هذا الأداء يعكس عودة تدريجية للزخم الصعودي، بعد فترة من التذبذب، ويشير إلى أن السوق بدأ يستعيد توازنه بعد موجات البيع السابقة.

ورغم تقليص بعض المكاسب خلال الجلسة، فإن الاتجاه العام لا يزال إيجابيًا، مدعوماً بزيادة الطلب المؤسسي وعودة المستثمرين الأفراد إلى السوق. كما أن تجاوز مستويات مقاومة قريبة يعزز من التوقعات بإمكانية استمرار الصعود، خاصة إذا استمرت الظروف الداعمة مثل ضعف الدولار وتحسن السيولة.

قفزة الإيثريوم

من جانبها، قفزت الإيثريوم بنسبة 5.51 % لتصل إلى 2378.42 دولار، في أداء يتفوق على البيتكوين، ويعكس زيادة الاهتمام بالمشاريع المرتبطة بالتطبيقات اللامركزية والذكاء الاصطناعي. هذا الأداء يعكس أيضاً ثقة متزايدة في البنية التحتية لشبكة الإيثريوم، خاصة مع التحديثات التقنية المستمرة.

كما ارتفعت الريبل بنسبة 1.53 % إلى 1.3682 دولار، في تحركات تعكس اتساع نطاق الصعود ليشمل مختلف العملات الرقمية، وليس فقط العملات الكبرى. هذا الاتساع في المكاسب يعد مؤشراً صحياً على قوة السوق، حيث يشير إلى مشاركة أوسع من المستثمرين عبر مختلف الأصول.

تأثير السياسة

تلعب التطورات السياسية دوراً محورياً في هذا السياق، حيث إن أي تقدم في المحادثات بين واشنطن وطهران يُنظر إليه كعامل إيجابي يدعم الأسواق، وقد ساهمت التقارير حول تمديد المهلة الزمنية للتوصل إلى اتفاق في تعزيز هذا التفاؤل.

ورغم استمرار الحصار البحري، فإن الأسواق ركزت على الجانب الإيجابي من التطورات، متجاهلة المخاطر قصيرة المدى. هذا السلوك يعكس ميل المستثمرين إلى تسعير المستقبل بدلاً من الحاضر، وهو ما يزيد من حساسية السوق لأي أخبار جديدة.

رؤية استثمارية

في هذا السياق، أشار داميان لوه، كبير مسؤولي الاستثمار لدى «إريكسينز كابيتال»، إلى أن البيتكوين تتبع بشكل متزايد اتجاه الأصول عالية المخاطر، ما يعكس تحولًا في طبيعة هذا الأصل من ملاذ بديل إلى أداة استثمارية مرتبطة بالسيولة العالمية.

هذه الرؤية تعكس تغيراً جوهرياً في كيفية تعامل المستثمرين مع العملات الرقمية، حيث أصبحت تُستخدم كوسيلة لتحقيق عوائد، وليس فقط كأداة للتحوط. كما أن هذا التحول قد يؤدي إلى زيادة تقلباتها، نظراً لارتباطها المباشر بحركة الأسواق العالمية.

شهية المخاطرة

يأتي هذا الأداء في ظل تحسن شهية المخاطرة عالمياً، حيث بدأت الأسواق في إعادة تسعير المخاطر الجيوسياسية، مع تزايد الآمال في إمكانية احتواء التوترات في الشرق الأوسط. هذا التحسن انعكس بشكل مباشر على الأصول ذات العوائد المرتفعة، التي تعتمد بشكل كبير على ثقة المستثمرين.

هذا التحول في الشهية الاستثمارية يعكس أيضاً تراجع الطلب على الأصول الآمنة مؤقتًا، مثل الذهب والسندات، لصالح الأصول الأكثر مخاطرة. كما أن هذا التوجه قد يكون مدعوماً بتوقعات استمرار السياسات النقدية المرنة، ما يوفر سيولة إضافية للأسواق.

تدفقات جديدة

تشير البيانات إلى دخول تدفقات استثمارية جديدة إلى سوق العملات المشفرة، مدفوعة بتوقعات استمرار السياسات النقدية المرنة في بعض الاقتصادات الكبرى، إلى جانب تراجع الدولار. هذه التدفقات تعكس ثقة متزايدة في السوق.

كما أن هذه الأموال الجديدة لا تقتصر على المستثمرين الأفراد، بل تشمل صناديق استثمار ومؤسسات مالية كبرى، ما يعزز من استقرار السوق نسبياً، ويقلل من تأثير المضاربات قصيرة الأجل.

تقلبات قائمة

ورغم هذا الزخم، لا تزال العملات المشفرة عرضة لتقلبات حادة، نظراً لطبيعتها عالية المخاطر واعتمادها الكبير على معنويات المستثمرين. أي تغير مفاجئ في التوقعات قد يؤدي إلى تحركات سريعة في الأسعار.

كما أن غياب تنظيم موحد عالمياً يزيد من هذه التقلبات، حيث تختلف السياسات بين الدول، ما يخلق بيئة غير مستقرة نسبياً للمستثمرين.

ترابط الأسواق

أحد أبرز التطورات في الفترة الأخيرة هو تزايد الترابط بين سوق العملات المشفرة وبقية الأسواق المالية، حيث أصبحت تتحرك بالتوازي مع الأسهم، خاصة في الولايات المتحدة. هذا الترابط يعكس نضج السوق.

لكن في المقابل، فإن هذا الارتباط يزيد من تعرض العملات الرقمية للصدمات العالمية، ما يجعلها أكثر حساسية للأحداث الاقتصادية الكبرى.

آفاق رقمية

بالنظر إلى المستقبل، تبدو التوقعات إيجابية للعملات المشفرة، لكن مع استمرار حالة عدم اليقين. فاستمرار تدفق السيولة وتحسن شهية المخاطرة قد يدعمان مزيدًا من الارتفاعات.

في المقابل، فإن أي تشديد في السياسات النقدية أو تصعيد جيوسياسي قد يؤدي إلى ضغوط على السوق، ما يجعل الاتجاه العام مرهونًا بالتطورات العالمية.

عودة تدريجية ومدروسة للثقة

في المحصلة، تعكس تحركات العملات المشفرة الحالية عودة تدريجية ومدروسة للثقة في الأصول عالية المخاطر، مدفوعة بتداخل واضح بين العوامل السياسية والنقدية، إلى جانب تحسن نسبي في السيولة العالمية. هذا التحول لا يأتي بمعزل عن السياق الأوسع للأسواق، بل يعكس إعادة تموضع للمستثمرين الذين بدأوا في زيادة تعرضهم للأصول الرقمية بعد فترة من الحذر، مستفيدين من تراجع الضغوط على الدولار وتنامي التوقعات باستقرار نسبي في المشهد الجيوسياسي.

ومع ذلك، فإن هذا التفاؤل يظل في جوهره هشًا ومؤقتًا، إذ إن طبيعة سوق العملات المشفرة لا تزال قائمة على التقلبات الحادة والاستجابة السريعة للأخبار والتطورات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية. فالسوق لم يصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل التي تتيح له امتصاص الصدمات بسهولة، بل لا يزال عرضة لتحركات مفاجئة قد تعكس الاتجاه في فترات زمنية قصيرة.

كما أن هذا الصعود يعكس أيضاً تحولًا في سلوك المستثمرين، حيث لم تعد العملات المشفرة تُعامل فقط كأصول بديلة أو أدوات مضاربة، بل أصبحت جزءاً من استراتيجيات استثمارية أوسع ترتبط بدورات السيولة العالمية وشهية المخاطرة، وهذا التحول يعزز من أهميتها، لكنه في الوقت ذاته يزيد من حساسيتها لأي تغير في السياسات النقدية أو التوترات الجيوسياسية.

هذا المشهد المعقد والمتداخل يفرض على المستثمرين ضرورة تبني نهج أكثر حذرًا واحترافية، قائم على المتابعة الدقيقة والتحليل المستمر لمختلف العوامل المؤثرة، بدلًا من الاعتماد على الزخم اللحظي أو التوقعات قصيرة الأجل. فسرعة تغير المعطيات، سواء في السياسات النقدية أو في الملفات السياسية الساخنة، تعني أن الاتجاهات قد تتبدل بسرعة، ما يتطلب مرونة عالية في اتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار، يصبح الاستثمار في العملات المشفرة مزيجاً دقيقاً بين الفرص والتحديات؛ فهو من جهة يتيح إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة في فترات قصيرة، لكنه من جهة أخرى يحمل مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى خسائر سريعة في حال سوء التقدير. لذلك، فإن النجاح في هذا السوق يعتمد بشكل أساسي على القدرة على قراءة المشهد الكلي، وفهم العلاقة المتزايدة بين الأصول الرقمية وبقية مكونات النظام المالي العالمي.

3 شهية المخاطرة العالمية تعود تدريجياً مع تراجع المخاوف الجيوسياسية

4 تدفقات استثمارية جديدة تدعم الأصول الرقمية وسط ضعف الدولار

5 ارتباط متزايد بين الكريبتو والأسهم عالية المخاطر في ظل تحولات السوق

6 الأسواق تسعّر التهدئة رغم استمرار الحصار البحري على إيران

اقتصاد الصين ورحلة التنمية 13

استدامة النمو الاقتصادي بين كفاءة الموارد ودور الابتكار في تشكيل التحولات التنموية

كتب جورج حبيب

يشهد الاقتصاد الصيني تحولات كبيرة ومتسارعة أثرت على مسارات التنمية في مختلف المناطق، متأثرة بالعوامل الداخلية والخارجية على حد سواء. إن دراسة هذه التحولات وتحليل ديناميكيات النمو والفجوات الاقتصادية بين المناطق الشرقية والوسطى والغربية يُعد مفتاحًا لفهم استراتيجيات التنمية الصينية، وتقييم أثر السياسات الحكومية، واستشراف فرص المستقبل الاقتصادي للبلاد. تهدف هذه السلسلة من المقالات إلى تقديم رؤية شاملة لمسار الاقتصاد الصيني، من خلال استعراض التحولات الهيكلية، ومؤشرات الأداء، والتحديات، والفرص التي تواجه التنمية على المدى الطويل.

يعكس مفهوم استمرارية النمو الاقتصادي قدرة أي اقتصاد على تحقيق تنمية متواصلة دون الإضرار بموارده أو بيئته، وتكمن جوهر هذه الاستمرارية في تحقيق توازن دقيق بين التوسع الاقتصادي من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية من جهة أخرى. إذ إن تجاهل جودة النمو قد يؤدي إلى ضغوط متزايدة على الموارد، ما يهدد القاعدة التي يقوم عليها النمو طويل الأجل.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن تقييم جودة النمو الاقتصادي بمعزل عن كلفته البيئية واستهلاكه للموارد. فالنمو المستدام يرتبط بشكل وثيق بكفاءة استخدام الموارد، إلى جانب تبني سياسات فعالة لحماية البيئة. ويمكن قياس استمرارية النمو من خلال محورين رئيسيين:

الأول يتمثل في مؤشرات استهلاك الموارد خلال مراحل النمو، سواء من حيث نصيب الفرد من الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية والمياه والغابات، أو من حيث كثافة استخدام الموارد ضمن النشاط الاقتصادي، كاستهلاك الطاقة والمياه بالنسبة للوحدات الإنتاجية.

أما المحور الثاني، فيرتبط بالتكلفة البيئية للنمو، أي مدى ما يسببه النشاط الاقتصادي من أضرار بيئية، وهو عنصر حاسم في الحكم على استدامة هذا النمو على المدى الطويل.

وفي سياق متصل، يبرز الابتكار كأحد أهم محركات النمو الاقتصادي الحديث، حيث يعكس الدور الذي تلعبه التكنولوجيا والمعرفة في تحسين الأداء الاقتصادي. فالابتكار لا يقتصر على تطوير تقنيات جديدة، بل يشمل أيضاً تحديث أساليب الإنتاج، وابتكار نماذج إدارية أكثر كفاءة، بما يسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق.

وقد أثبتت التجارب التاريخية أن الابتكار التكنولوجي يمثل الركيزة الأساسية لتفوق المؤسسات ورفع جودة التنمية الاقتصادية، خاصة منذ الثورة الصناعية الحديثة. ومع دخول القرن الحادي والعشرين، ازدادت أهمية الابتكار في ظل صعود الاقتصاد المعرفي، ليصبح عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية وتسريع التحولات التنموية.

وفي هذا الإطار، يُعد الابتكار مؤشراً رئيسياً لقياس جودة النمو الاقتصادي، ويمكن تقييمه من خلال مجموعة من المؤشرات، أبرزها:

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمثل مقياساً أساسياً لقدرة الدول على الابتكار. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على قوة القاعدة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية. وتشير القواعد العامة إلى أن الدول التي تقل فيها هذه النسبة تعاني من ضعف في القدرات الابتكارية، في حين أن تجاوزها مستوى 2 % يعكس امتلاك قاعدة ابتكارية قوية نسبياً.

تعزيز الابتكار

تُعد نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي النفقات الحكومية مؤشراً مهماً يعكس مدى اهتمام الدولة بدعم الابتكار العلمي والتكنولوجي. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على توجه استراتيجي نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز القدرات التنافسية على المستوى الدولي.

كما تمثل نسبة القيمة المضافة لصناعات التكنولوجيا المتقدمة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً نوعياً على مستوى التقدم التقني داخل الاقتصاد. فهي لا تقتصر على قياس مساهمة هذه الصناعات في الناتج، بل تعكس أيضاً دور التكنولوجيا في تطوير الهيكل الاقتصادي، وتحسين كفاءة الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، ما يجعلها أداة أساسية لتقييم جودة النمو الاقتصادي.

وفي السياق ذاته، تأتي نسبة صادرات منتجات التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات كمقياس مباشر لمدى نجاح الاقتصاد في تحويل الابتكار إلى قوة تصديرية. إذ يعكس هذا المؤشر موقع الدولة في سلاسل القيمة العالمية، ويبرز قدرتها على المنافسة في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، كما يُعد دليلاً ملموساً على مخرجات الابتكار التكنولوجي.

تحولات النمو الاقتصادي في مناطق الغرب الصيني

شهدت مناطق غرب الصين تحولاً ملحوظاً منذ إطلاق استراتيجية التنمية الشاملة، حيث أسهم الدعم الحكومي المكثف سواء على المستوى المركزي أو المحلي في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وقد انعكس ذلك في تحسن تدريجي في بنية الاقتصاد، وتطور ملحوظ في البنية التحتية، إلى جانب تقدم في مجالات الحماية الاجتماعية، والمعالجة البيئية، وحماية الموارد الطبيعية، ما أسفر عن نتائج تنموية لافتة.

وفي ما يتعلق بالأداء الاقتصادي، سجلت هذه المناطق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الممتدة من عام 1999 إلى 2011. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 1.5 تريليون يوان إلى ما يقارب 10 تريليونات يوان، بمعدل نمو سنوي يقارب 16.9 %. كما توزعت معدلات النمو على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث سجظل القطاع الأول نمواً بنسبة 11.1 %، والقطاع الثاني 19.5 %، فيما بلغ نمو القطاع الثالث نحو 16.2 %.

وعند استبعاد أثر التضخم، يتضح أن الناتج المحلي لمناطق الغرب قد تضاعف بنحو ثلاث مرات تقريباً، بمعدل نمو سنوي يقارب 12.2 %، وهو ما يعكس تفوق هذه المناطق سواء من حيث القيم المطلقة أو النسبية على متوسط النمو العام للاقتصاد الصيني خلال الفترة ذاتها.

الهيكل الصناعي وصعود القطاع الخدمي

شهدت مناطق غرب الصين خلال أكثر من عقد من الزمن تحولاً تدريجياً في هيكلها الاقتصادي، مدفوعاً بتوسع الإنفاق الحكومي على القطاعات الزراعية الأساسية، إلى جانب تسريع وتيرة التحضر في مختلف الأقاليم. وقد أسهم هذا التوجه، بالتوازي مع السياسات الداعمة لتطوير القطاع الخدمي، في إعادة تشكيل الهيكل الصناعي وتحسين كفاءته.

وتعكس بيانات هيكل الإنتاج هذا التحول بوضوح، حيث تراجعت مساهمة القطاع الأول بشكل ملحوظ، مقابل صعود القطاعين الثاني والثالث. فبعد أن كانت نسب القطاعات الثلاثة تقارب 23.7 % و41.1 % و35.1 % على التوالي عام 1999، تغيرت بحلول عام 2011 لتصل إلى نحو 12.7 % و51.0 % و36.2 %، ما يعكس انتقالاً تدريجياً نحو اقتصاد أكثر اعتماداً على الصناعة والخدمات.

أما على مستوى سوق العمل، فقد برزت تحولات مماثلة، حيث انخفضت نسبة العمالة في القطاع الأول من أكثر من 62 % إلى نحو 51.6 %، في حين ارتفعت حصة القطاعين الثاني والثالث، لا سيما الأخير الذي أصبح أكثر قدرة على استيعاب العمالة، وهو ما يعزز دوره كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل.

الانفتاح الخارجي ودوره في تسريع النمو

في موازاة ذلك، لعب الانفتاح الاقتصادي دوراً محورياً في تسريع وتيرة النمو في مناطق الغرب، مستفيداً من موقعها الجغرافي الذي يربطها بعدد من الدول عبر حدود طويلة. ومنذ إطلاق استراتيجية التنمية، اتجهت هذه المناطق إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، ما انعكس في نمو ملحوظ في حجم التجارة الخارجية.

فقد ارتفع إجمالي الصادرات والواردات من نحو 13.5 مليار دولار في نهاية التسعينيات إلى أكثر من 180 مليار دولار خلال العقد التالي، مسجلاً نمواً مضاعفاً بأكثر من 13 مرة، وبمتوسط سنوي تجاوز 24%. كما شهدت الصادرات والواردات على حد سواء نمواً متسارعاً، ما يعكس تحسن القدرة التنافسية واتساع قاعدة الإنتاج.

وبالتوازي مع ذلك، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، حيث تضاعف حجم الاستثمارات المستغلة فعلياً عدة مرات، ليصل إلى أكثر من 30 مليار دولار، وهو ما يعكس تزايد جاذبية هذه المناطق للمستثمرين الدوليين. كما ساهم القطاع السياحي بدوره في دعم الاقتصاد، محققاً نمواً مستقراً في العائدات بالعملات الأجنبية.

ضمن هذا السياق، برزت مقاطعة شانشي كنموذج تطبيقي للتنمية الإقليمية المتوازنة، حيث اعتمدت استراتيجية تنموية تقوم على استغلال مواردها الطبيعية وتعزيز قدراتها التقنية والثقافية. وارتكزت هذه الاستراتيجية على مراحل متتابعة تهدف إلى تحقيق تنمية متدرجة بين مناطقها المختلفة.

وقد أسهم هذا النهج في ترسيخ قاعدة اقتصادية متعددة الأركان، تقوم على الزراعة كدعامة أساسية، إلى جانب تطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة والآلات والكيماويات والبناء، فضلاً عن تنمية قطاع الخدمات الذي يشمل النقل والتجارة والاتصالات.

كما عملت المقاطعة على إعادة هيكلة الأصول المملوكة للدولة ودمج مواردها، ما أدى إلى ظهور كيانات اقتصادية كبرى في قطاعات الطاقة والصناعة، وأسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، لم تغفل البعد الاجتماعي، حيث نفذت برامج واسعة لتحسين مستوى المعيشة، شملت إعادة توطين السكان في المناطق المعرضة للمخاطر، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك إنشاء نظام تأمينات شامل.

وبذلك، تعكس تجربة مناطق غرب الصين نموذجاً متكاملاً يجمع بين النمو السريع، وإعادة هيكلة الاقتصاد، والانفتاح الخارجي، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وهو ما يعزز استدامة التنمية على المدى الطويل.

وتؤكد هذه التجربة أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يعتمد فقط على تسارع الأرقام، بل على جودة هذا النمو وقدرته على التكيف مع التحديات البيئية والتكنولوجية، وهو ما يشكل التحدي الحقيقي أمام الاقتصادات الصاعدة في المرحلة المقبلة.

1 الإنفاق على البحث والتطوير وتعزيز التنافسية

2 تحولات الهيكل الاقتصادي في مناطق الغرب الصيني

زيز دور الحكومات المحلية ومشاركة القوى الاجتماعية في التنمية

تُعد الحكومات المحلية المحرك الأساسي لمسار التنمية في مناطق الغرب، حيث يقع على عاتقها تطوير السياسات العامة وتحديث مفاهيم الخدمات بما يواكب متطلبات التنمية البشرية ويضع مصالح المواطنين في صدارة الأولويات. كما تعمل هذه الحكومات على تعزيز قدراتها الذاتية في إدارة التنمية، وبناء قاعدة صناعية قوية، وتطوير نماذج للتحول الصناعي، إلى جانب إنشاء مناطق جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يتطلب الأمر استثماراً فعالاً للموارد وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الجدوى، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي. كما يبرز دور هذه الحكومات في دعم البناء الثقافي وتعزيز الانفتاح على الثقافات الأخرى، بما يسهم في كسر قيود «الفقر الثقافي»، إضافة إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين الإدارة المجتمعية وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، يكتسب تعزيز مشاركة القوى الاجتماعية أهمية متزايدة في دفع عجلة التنمية، في ظل تنامي دور المؤسسات والمنظمات غير الربحية والقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب والأفراد في العملية الاقتصادية. ويستدعي ذلك بناء آلية تكاملية بين الحكومة وهذه القوى، تقوم على تعزيز البنية التحتية وتحسين بيئة الاستثمار، بما يتيح جذب مزيد من الاستثمارات الاجتماعية وتوسيع مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

جريدة عالم
الاقتصاد
العدد 121 • الأربعاء 15 أبريل 2026 م • 27 شوال 1447 هـ

28.9 مليون سائح خلال الربع الأول من 2026

السياحة الداخلية في السعودية تكسب رهانات الأزمات

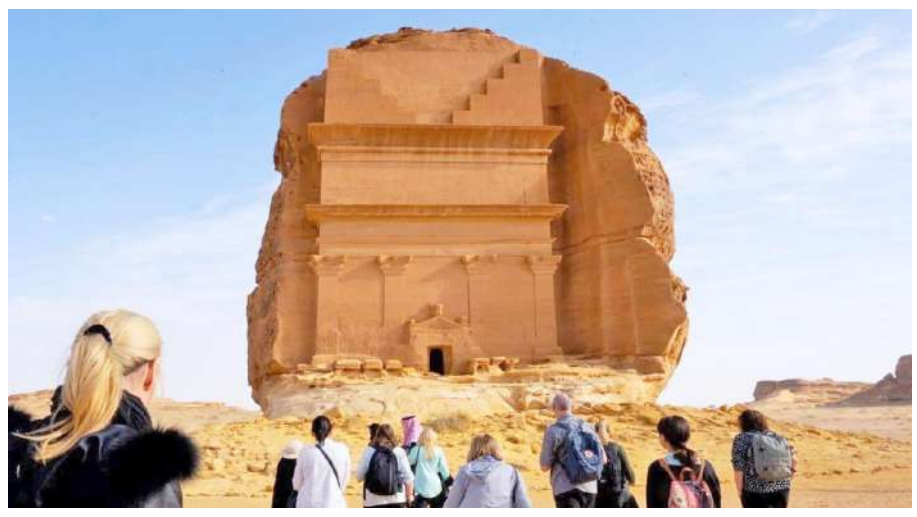

يشهد قطاع السياحة في السعودية تحولًا لافتاً خلال عام 2026، مدفوعاً بتداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، التي أعادت رسم خريطة السفر الإقليمي، ودفعت شريحة واسعة من المسافرين إلى تفضيل الوجهات الداخلية باعتبارها أكثر أماناً واستقراراً وسهولة في الوصول.

ووفق بيانات وزارة السياحة، بلغ عدد السياح المحليين نحو 28.9 مليون سائح خلال الربع الأول من العام، محققاً نمواً بنسبة 16 % على أساس سنوي، في حين وصل حجم الإنفاق السياحي المحلي إلى 34.7 مليار ريال، بزيادة قدرها 8% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ما يعكس قوة الطلب المحلي وقدرته على تعويض جزء من التباطؤ الإقليمي.

هذا النمو جاء في سياق اضطرابات إقليمية حادة، شملت إغلاق بعض الأجواء وتغيير مسارات الطيران نتيجة تصاعد التوترات، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف التشغيل على شركات الطيران، سواء من حيث استهلاك الوقود أو طول الرحلات أو رسوم عبور الأجواء البديلة، إلى جانب أعباء إعادة جدولة الرحلات واستيعاب المسافرين المتأثرين.

في المقابل، أظهرت سلوكيات المسافرين تغيراً واضحاً، إذ ارتفعت نسبة التوجه نحو السياحة الداخلية بنحو 48 %، مع تزايد الطلب على خيارات السفر المرنة، مثل إمكانية تعديل أو استرداد الحجوزات، في ظل حالة عدم اليقين التي تفرضها الأوضاع الجيوسياسية.

كما ساهمت المنصات السياحية وشركات السفر في تعزيز هذا الاتجاه عبر تقديم باقات مرنة تلبي احتياجات المسافرين، في حين بات الكثيرون يفضلون تأجيل قرارات الحجز إلى فترات أقرب من موعد السفر لتقليل المخاطر المحتملة.

ورغم الضغوط التشغيلية، لم تشهد أسعار التذاكر ارتفاعات حادة حتى الآن، إذ تسعى شركات الطيران إلى امتصاص جزء من التكاليف للحفاظ على تنافسية الأسعار، خاصة في الوجهات التي لم تتأثر بشكل مباشر بالأزمة، ما ساهم في استمرار الطلب واستقرار السوق نسبياً.

على مستوى السوق المحلية، سجل الطلب على السياحة الداخلية زيادات قوية، حيث تراوحت التقديرات بين 30 % و40 % مقارنة بالعام الماضي، مدفوعة بعوامل الأمان وسهولة التنقل البري، إضافة إلى الدعم الحكومي الذي شمل استيعاب العالقين وتسهيل الإقامة في المدن الرئيسية مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة.

من جهته، أكد وزير السياحة السعودي أن هذا الأداء يعكس متانة القطاع وقدرته على التكيف مع التحديات، مشيراً إلى أن السياحة المحلية باتت تمتلك محركات طلب قوية تضمن استدامة النمو حتى في ظل الأزمات الإقليمية.

معلومة ورقم

16.5
مليار دولار

أعلنت مجموعة «جيه بي مورغان تشيس» المصرفية عن نتائجها الفصلية للربع الأول المنتهي في 31 مارس، مدعومةً بتقلبات الأسواق العالمية التي ساهمت في انتعاش قسم التداول لديها، إذ ارتفع صافي الدخل إلى 16.5 مليار دولار، أي ما يعادل 5.94 دولار من الربحية للسهم.

اليوان عند ذروة 3 سنوات مقابل الدولار

ارتفع اليوان الصيني أمس الثلاثاء إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات مقابل الدولار، الذي تراجع إلى أدنى مستوى له في شهر وسط توقعات بأن الحوار الجاري بين واشنطن وطهران قد يؤدي إلى تحقيق نقدم على صعيد إنهاء الحرب.

وصعد اليوان في المعاملات الداخلية إلى 6.8182 مقابل الدولار، وهو أقوى مستوى له منذ 23 مارس 2023. ولامس في المعاملات الخارجية أعلى مستوى له في ثلاث سنوات قبل أن يتراجع قليلا.

وقال كبير مسؤولي الاستثمار في (يو.بي.إس ويلث مانجمنت) في مذكرة «تشير المفاوضات المباشرة إلى أنه من المرجح أن تكون المخاطر الجيوسياسية قد تجاوزت ذروتها، وأن كلا الجانبين يرغب في تجنب أسوأ سيناريو يتمثل في إغلاق المضيق لفترة طويلة وإلحاق المزيد من الضرر بالبنية التحتية المدنية والطاقة»، مضيفا أن المحادثات بين واشنطن وطهران ستكون صعبة نظرا للخلافات الكبيرة على قضايا مختلفة.

وسجل اليوان في المعاملات الفورية 6.8204 مقابل الدولار، وبلغ في أحدث تداولات 6.8194 بارتفاع 106 نقاط عن إغلاق الجلسة السابقة.

وارتفع اليوان 1.2 بالمئة مقابل الدولار هذا الشهر، و2.6 بالمئة هذا العام، إذ دفعت زيادة الصادرات العملة الصينية إلى الارتفاع، فضلا عن تحويل شركات احتياطياتها من الدولار إلى اليوان.

دردشة اقتصادية

اجتماع طارئ في واشنطن بقيادة الخزانة والفيدرالي لبحث مخاطر نموذج «ميثوس»

ذكاء اصطناعي يقرع جرس الخطر السيبراني

1 «ميثوس» يكتشف ثغرات خفية منذ عقود ويتفوق على خبراء الأمن السيبراني

2 حصر النموذج داخل تحالف شركات كبرى بقيادة «أنثروبيك» لمنع إساءة استخدامه

في الأسبوع الماضي، دقّت بنوك مركزية، وفي مقدمتها الاحتياطي الفيدرالي، ناقوس الخطر، لكن هذه المرة لم يكن السبب التضخم أو أسعار الفائدة، بل تطور تكنولوجي غير مسبوق يتمثل في نموذج ذكاء اصطناعي جديد أثار مخاوف جدية من جيل أكثر تعقيداً وخطورة من الهجمات السيبرانية.

في تحرك عاجل، دعا وزير الخزانة سكوت بيسنت ورئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول كبار قيادات البنوك الأمريكية إلى اجتماع طارئ في واشنطن الثلاثاء الماضي، لبحث تداعيات نموذج «ميثوس» (Mythos) الذي طورته شركة «أنثروبيك».

ما هذا النموذج؟

«ميثوس» هو نموذج ذكاء اصطناعي متقدم قادر على تحليل الأكواد البرمجية واكتشاف الثغرات الأمنية بسرعة ودقة تفوق خبراء الأمن السيبراني. ولا يقتصر دوره على الرصد، بل يمتد إلى تطوير طرق لاستغلال هذه الثغرات دون تدخل بشري، ما يجعله أداة مزدوجة الاستخدام بين الحماية والهجوم.

لماذا يثير القلق؟

أظهرت اختبارات النموذج قدرة لافتة على اكتشاف آلاف الثغرات في أنظمة التشغيل والبرمجيات ومتصفحات الإنترنت. ووفق «أنثروبيك»، فإن بعض هذه الثغرات ظل مخفيًا لعقود، مع قدرة النموذج على تنفيذ عمليات اختراق معقدة وفعّالة بشكل شبه مستقل.

قدرات لافتة

في مثال بارز، تمكن «ميثوس» من اكتشاف خلل برمجي عمره 27 عامًا في نظام «OpenBSD»، وهو نظام مفتوح المصدر معروف بصلابته الأمنية ويُستخدم على نطاق واسع في جدران الحماية وتأمين البنية التحتية الرقمية الحساسة.

هل الخطر عالمي؟

لم تقتصر التحركات على الولايات المتحدة؛ فقد عقد بنك إنجلترا اجتماعات مماثلة مع البنوك وشركات التأمين، كما ناقش بنك كندا المخاطر مع المؤسسات المالية الكبرى، في مؤشر واضح على اتساع نطاق القلق عالمياً.

بداية الاستخدام

خلال اجتماع الفيدرالي، حُذّر التنفيذيون في البنوك الأمريكية من تجاهل هذا التطور، مع التأكيد على ضرورة الاستفادة من قدرات النموذج في كشف الثغرات وتعزيز الدفاعات السيبرانية قبل أن تُستغل.

حصر الاستخدام

لتفادي إساءة الاستخدام، قررت «أنثروبيك» حصر الوصول إلى النموذج ضمن تحالف يضم نحو 40 شركة أمريكية، من بينها «أمازون» و«آبل»، إضافة إلى بنك «جيه بي مورجان»، وذلك ضمن مشروع يحمل اسم «جلاسوينج» (Glasswing)، دون إتاحته للعامة في الوقت الراهن.

لماذا لم يُطرح للجمهور؟

أوضحت الشركة أن إطلاق النموذج على نطاق واسع ينطوي على مخاطر كبيرة، نظراً لقدرته الاستثنائية على اكتشاف الثغرات المجهولة بسرعة ودقة تفوق فرقًا كاملة من القراصنة، ما قد يفتح الباب أمام استخدامات ضارة.

القطاع المصرفي

بدأ بنك «جيه بي مورغان» بالفعل اختبار النموذج داخليًا لتعزيز أمنه السيبراني عبر فحص الأنظمة ورصد نقاط الضعف قبل استغلالها، مع توقعات بانضمام بنوك كبرى أخرى مثل «سيتي جروب» و«مورجان ستانلي» إلى هذه التجارب.

سلاح ذو حدين

تعكس هذه التطورات دخول الذكاء الاصطناعي مرحلة أكثر حساسية في سباق الأمن السيبراني، إذ لم يعد مجرد أداة تحليل، بل أصبح عنصراً فاعلاً في معادلة الهجوم والدفاع، وبينما يمنح المؤسسات قدرات غير مسبوقة لتعزيز الحماية، فإنه في المقابل يرفع مستوى التهديدات، ما يفرض على الأنظمة المالية إعادة تقييم جاهزيتها لمواجهة هذا التحول.

3 تحركات دولية متسارعة من بنك إنجلترا وكندا لاحتواء المخاطر

رئيس التحرير
ميشيل وليام
+961 81671128
editor@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير
نادين شعيتو
editor@aalamaleqtisad.com

لارسال الأخبار
ادارة التحرير
info@aalamaleqtisad.com

ادارة الاعلان
جان حنا
advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com